



Natural
Resource
Governance
Institute



مؤشر حوكمة الموارد

2021



2 كلمة استهلالية
4 نتائج مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021
6 المنهجية
10 1. الاستنتاجات
21 2. مكافحة الفساد
26 3. التحوّل في مجال الطاقة
32 4. الفضاء المدني
34 5. التوصيات
36 التعليقات الختامية

الرسائل الأساسية

- تحسّنت علامات حوكمة الموارد في البلدان الخاضعة للتقييم خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أنّ الفجوات في الشفافية والرقابة تدلّ على وجود مخاطر ملحة متصلة بالفساد والتحوّل في مجال الطاقة.
- تكتسب بعض أسوء مجالات القطاع الاستخراجي حوكمةً الأثر الأكبر على حياة المواطنين، مثل الشفافية والرقابة على الأثار البيئية والاجتماعية المحليّة.
- عزّزت البلدان الأطر القانونية وإنفاذها خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أنّ الفجوات بين السياسة والممارسة الفعلية اتسعت بصورة عامّة.
- يتعيّن على الحكومات والشركات على حدّ سواء إعطاء الأولوية للتدابير الآيلة إلى الإفصاح علناً عن مالكي المنفعة في الشركات. يمكن للحكومات تعزيز القوانين المتعلقة بشفافية ملكية المنفعة عبر استهداف مخاطر الفساد وتقليص مواطن الغموض القانوني والمطالبة بالإفصاح العلني. كما يتعيّن على الحكومات والشركات الإفصاح عن العقود بشكل أكثر شمولاً.
- تفتقر شركات عديدة مملوكة للدولة إلى العناصر الأساسية للشفافية والمساءلة المالية. بالتالي، يتعيّن عليها تعزيز تدابير النزاهة وإرساء قواعد واضحة حول مبيعات السلع.
- يعدّ التزام المواطن أساسياً لتحقيق تحوّل عادل ومنصف في مجال الطاقة. غير أنّ غياب الشفافية في توقّعات أسعار النفط وسيناريوهات الطلب، وإنفاق شركات النفط الوطنية والانبعثات، يمنع السكّان من معرفة متى كانت السلطات تجازف في رهاناتها على الوقود الأحفوري.
- تعدّ بلدان عديدة تتمنّع باحتياطي مهم للمعادن الأساسية غير مهيةً للطفرة الآتية. بموازاة ذلك، لا يجوز أن تغفل البلدان حوكمة المعادن "التقليدية".
- يتعيّن على الحكومات تحسين حوكمة الموارد من خلال:
 - ضمان تطبيق القوانين التي ترعى القطاع، لاسيما السياسات المصمّمة لمكافحة مخاطر الفساد والآثار المحليّة السلبية المرتبطة بالاستخراج.
 - تحسين الرقابة في المجالات عالية مخاطر الفساد مثل مالكي المنفعة المعرّضين سياسياً، بالإضافة إلى التدابير المتعلقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة المالية للشركات المملوكة للدولة.
 - ضمان الشفافية والمساءلة حول المخاطر المناخية وصنع القرارات المرتبطة بالتحوّل في مجال الطاقة بالنسبة إلى أيّ استخراج للوقود الأحفوري واستثمار المعادن الضرورية للتكنولوجيا الخضراء.
 - حماية الفضاء المدني وتمكين المواطنين من طلب ورسم ملامح انتقال عادل ومنصف في مجال الطاقة من خلال الحوار والنقاش.

كلمة استهلالية

تحدّد القرارات حول طريقة حوكمة قطاعات النفط والغاز والتعدين رفاه مليار شخص يعيش في الفقر في البلدان الغنيّة بالموارد. متى كانت السياسات والممارسات تضمن عملية صنع القرار مطلعة وشمولية وقائمة على المساءلة، تسمح الموارد الطبيعية بإرساء مجتمعات عادلة ومزدهرة ومستدامة عوضاً عن تقويضها.

يقيم معهد حوكمة الموارد الطبيعية الشراكات مع الاصلاحين لتقديم تحليل ذات مصداقية ومتوفّر بشكل حرّ ومرتكز على الأدلّة، بالإضافة إلى إطار لضمان حوكمة القطاعات الاستخراجية بشكل فعلي وشفاف وقائم على المساءلة. وقد أنتجنا مؤشّر حوكمة الموارد كأداة تشخيص لقياس حوكمة قطاعات النفط والغاز والتعدين في بلدان مختارة ولتسليط الضوء على فرص إصلاح السياسات والممارسة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

في مؤشّر حوكمة الموارد لعام 2021، نقيّم حوكمة القطاعات الاستخراجية في 18 بلداً، بما في ذلك منتجي المعادن والهيدروكربون المتأصلين، والوافدين الجدد والمحتلمين إلى قطاع إنتاج الموارد الطبيعية. تبيّن نتائج مؤشّر حوكمة الموارد لعام 2021 أنّ حوكمة الموارد تحسّنت بشكل عام خلال السنوات الخمس الماضية في البلدان الخاضعة للتقييم. في الكثير من هذه البلدان، أرغم صانعو السياسات ذوو التفكير الإصلاحي والمناصرين الثابتين العزم من المجتمع المدني الحكومات على الإفصاح عن المزيد من العقود التي أبرمتها مع الشركات الاستخراجية؛ والكشف عن المزيد من المعلومات عن الإنتاج الاستخراجي وقيم التصدير والدفعات إلى الحكومات؛ والانضمام إلى مبادرات الشفافية الدولية.

زادت الأزمة المناخية وجائحة كورونا والتغيّرات الجذرية في أسواق الطاقة العالمية رهانات الحوكمة الرشيدة. يقدر البنك الدولي أنّ 150 مليون شخصاً تقريباً أقحم في دائرة الفقر المدقع خلال العام الجاري.

يشكّل التحوّل العادل والمُدار بشكل جيّد إلى مستقبل خفيض الكربون ضرورةً حتمية تنموية لهؤلاء الأشخاص، وضرورةً حتمية مناخية للكوكب برمته. تقع القرارات المتشعّبة حول طريقة إدخال التكيّفات السياسية والاقتصادية الضرورية للتخلّص التدريجي والموجّه من الوقود الأحفوري ولزيادة مسؤولية في إنتاج معادن التحوّل في صميم هذه الأزمة المزدوجة. من المتوقّع أن تضطلع حوكمة قطاعات النفط والغاز والتعدين بدور مركزي في إطار عملية التحوّل من الوقود الأحفوري والعودة إلى إحراز التقدّم بوجه الفقر.

ولكن، تظهر استنتاجات مؤشر حوكمة الموارد الحاجة إلى تعزيز هذه المكاسب مع التركيز على تنفيذ السياسات. يحدّد المؤشر المخاطر الناشئة التي تتهدّد الحوكمة القوية للقطاع والفرص التي تسمح بإرسائها. يكتسب استهداف مخاطر الفساد في القطاع عبر زيادة الممارسات الفضلى في مجال الرقابة والنزاهة أهمية حيوية. يحتاج المواطنون إلى معلومات أكثر من أجل التدقيق في المخاطر المناخية والقرارات الصادرة عن الحكومات والشركات بشأن التحوّل في مجال الطاقة في البلدان المنتجة للوقود الأحفوري. كما لا بد من إيلاء الحوكمة ومخاطر الفساد المرتبطة بالمعادن الأساسية المزيد من الاهتمام. يوضح المؤشر الأهمية المستمرة للفضاء المدني الذي لا تستقيم المساءلة الحقيقية من دونه، بالإضافة إلى ضرورة معالجة التهديدات التي يواجهها هذا الفضاء.

تحدّد الطريقة التي نعالج فيها التحديات بشكل جماعي ونقتنص فرص الإصلاح المحددة في مؤشر حوكمة الموارد وتيرة ونجاح التحوّل في مجال الطاقة؛ توفر الموارد المالية للتعافي من الجائحة والتنمية المستدامة على المدى البعيد؛ ودرجة تقليصنا لأوجه التفاوت ومخاطر الفساد. يشكّل مؤشر حوكمة الموارد برأينا أداة قوية لدعم خيارات فعالة وقائمة على المساءلة في مجال حوكمة الموارد ولضمان مستقبل أفضل للجميع.

سونيتا كايمال

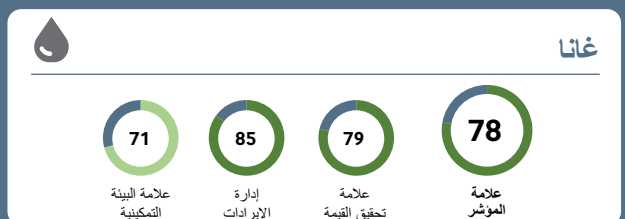
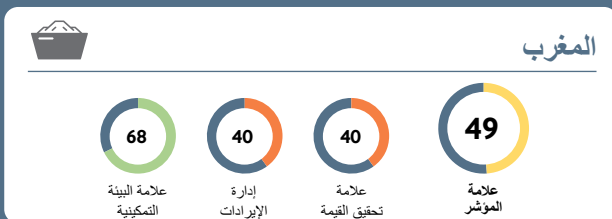
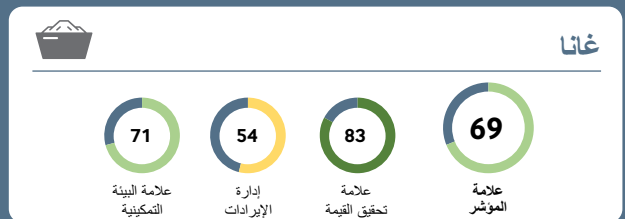
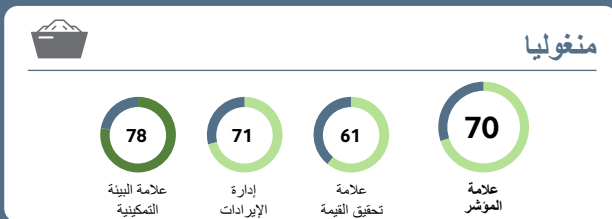
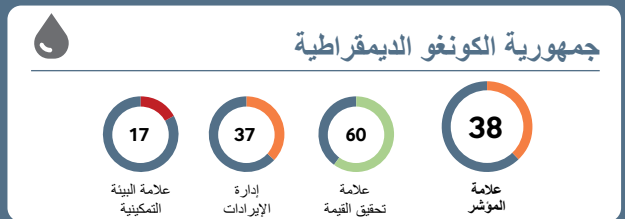
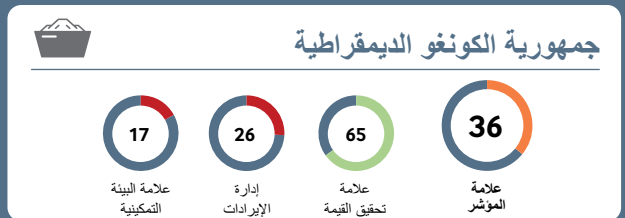
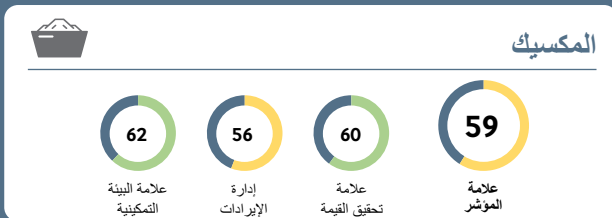
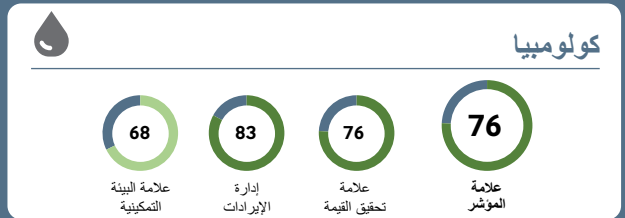
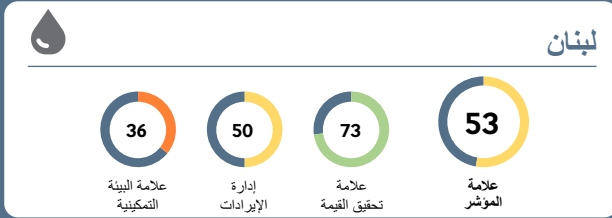
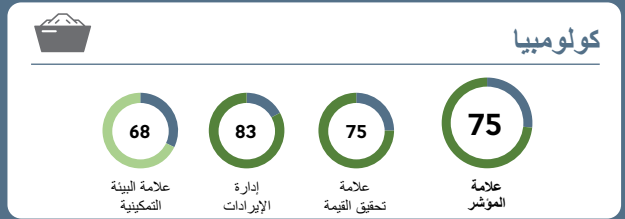
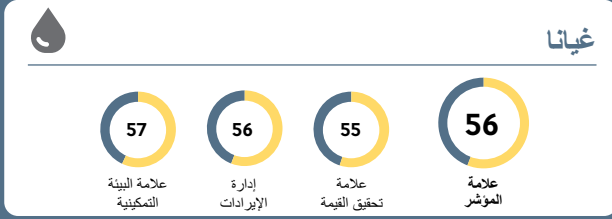
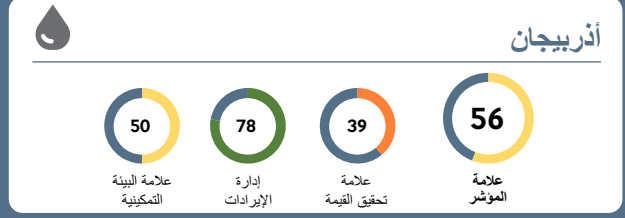
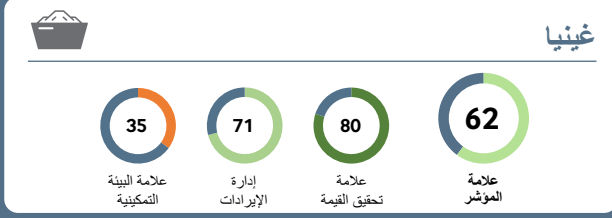
الرئيسة والمديرة التنفيذية

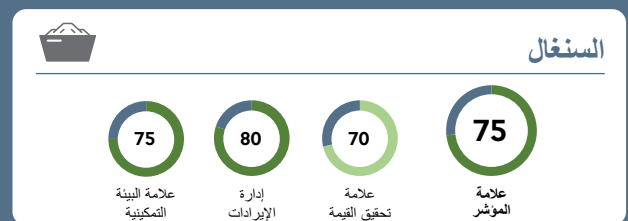
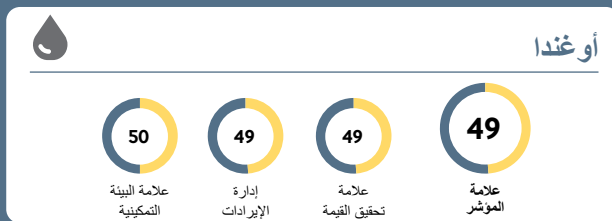
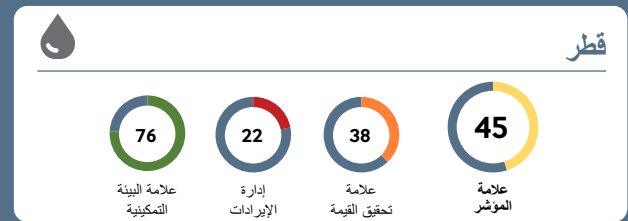
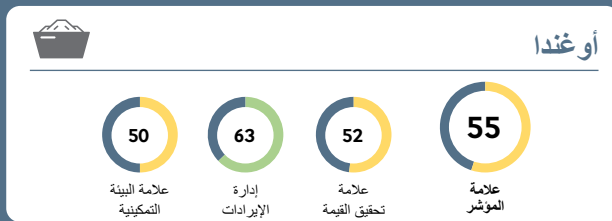
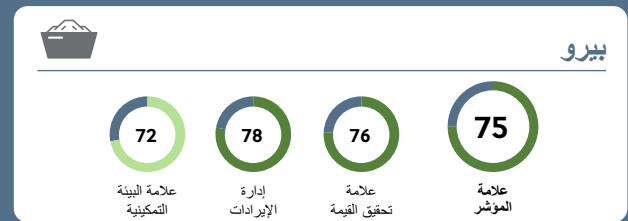
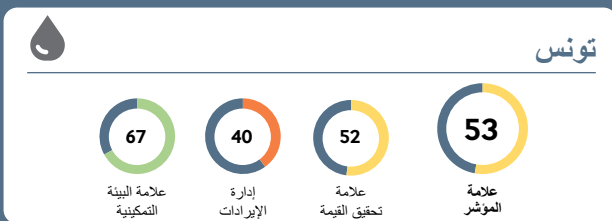
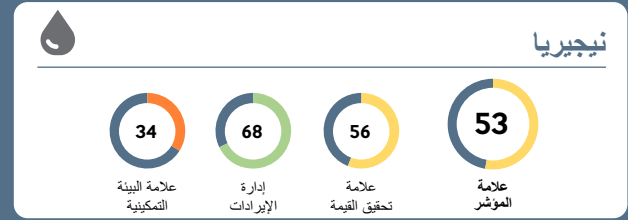
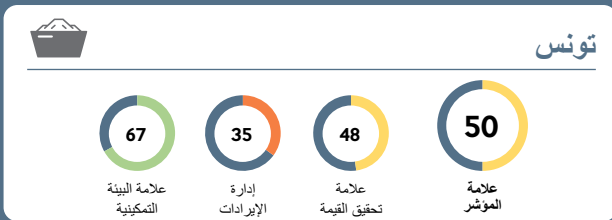
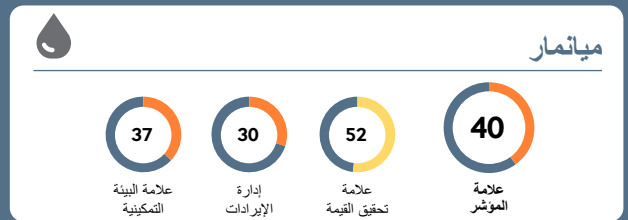
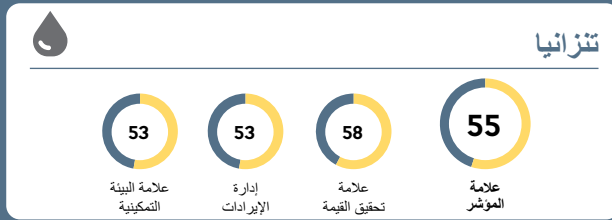
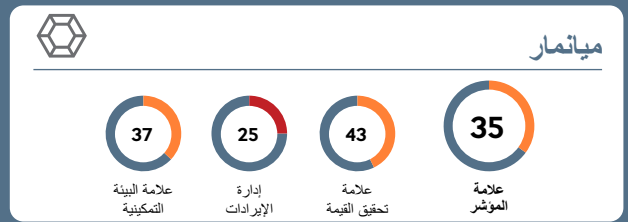
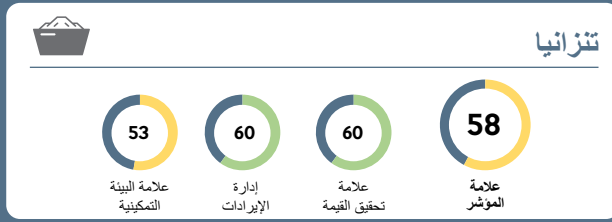
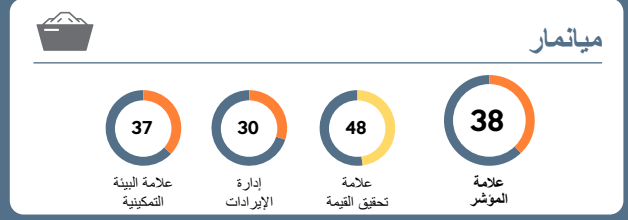
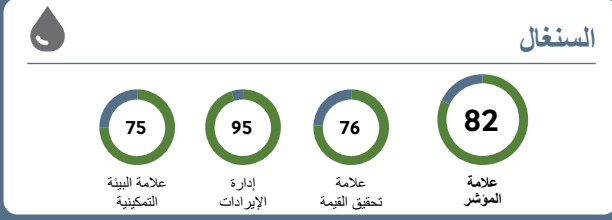
معهد حوكمة الموارد الطبيعية

نتائج مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021

شريحة الأداء: ■ جيد: نتيجة أكثر من 75 ■ مقبول: نتيجة 60-74 ■ ضعيف: نتيجة 45-59 ■ سيئ: نتيجة 30-44 ■ فاشل: نتيجة أقل من 30

قطاعات النفط والغاز  القطاع المنجمي  الأحجار الكريمة 





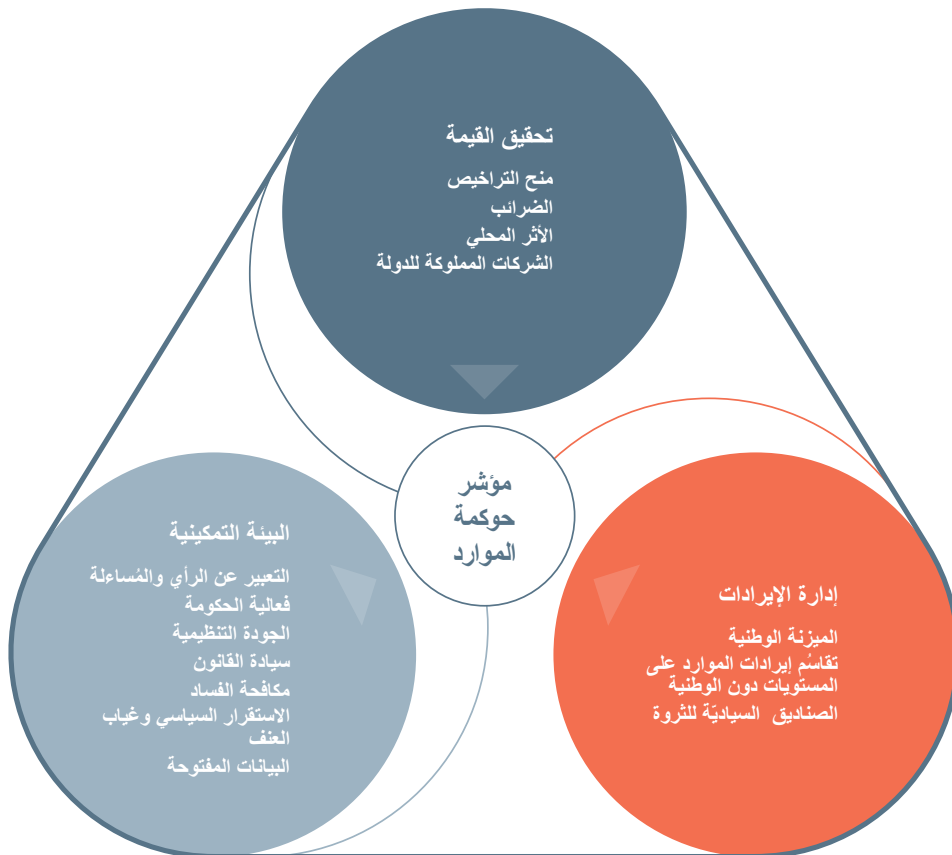
المنهجية

الأمر التي يقيسها مؤشر حوكمة الموارد

يغطي المكون الأول، ألا وهو تحقيق القيمة، حوكمة ما يلي: توزيع حقوق الاستخراج، التنقيب، الإنتاج، الأثر البيئي والاجتماعي، تحصيل الإيرادات والشركات المملوكة للدولة.

يغطي المكون الثاني، أي إدارة الإيرادات، حوكمة: وضع الميزانية الوطنية، تقاسم إيرادات الموارد على المستويات دون الوطنية والصناديق السيادية للثروة.²

يقيم مؤشر حوكمة الموارد السياسات والممارسات التي تطبقها السلطات لإدارة قطاعات النفط والغاز والتعدين في البلدان المختلفة. يعطي المؤشر علامة مركبة لكل تقييم. احتسب معهد حوكمة الموارد الطبيعية العلامة المركبة العائدة لتقييم كل بلد باستعمال العلامات الناتجة عن مكونات المؤشر الثلاثة. يتضمن مكونان من المكونات هذه بحثاً جديداً يستند إلى أجوبة الخبراء على استبيان مفصل، ما يقيس مباشرة حوكمة الموارد الاستخراجية في البلدان المعنية.¹



تغطّي العلامات سلباً من صفر إلى 100 عند كلّ مستوى من مستويات المؤشر، ما يسمح للمستخدمين بمقارنة جودة حوكمة الموارد نسبةً إلى المستوى المركّب ومستوى المكوّن ومستوى المكوّن الفرعي. يقيم كلّ سؤال في المؤشر وجود قانون أو الإفصاح عن المعلومات، ما يعني أنّ كلّ تقييم يحصل أيضاً على علامة للقانون والممارسة. من أجل زيادة قابلية الوصول إلى البيانات من جانب المستخدمين وأصحاب المصلحة ومن أجل تقسيم مستويات حوكمة الموارد إلى فئات، تجمّع نتائج مؤشر حوكمة الموارد ضمن نطاقات خمسة للأداء: جيّد، مرضي، ضعيف، سيّئ وفاشل.

أما ثالث مكوّنات المؤشر فهو يقيس "البيئة التمكينية" في البلد. يركز هذا المكوّن على البيانات الصادرة عن مؤشرات الحوكمة العالمية وجرد البيانات المفتوحة لقياس السياق الأوسع للحوكمة.³

تستند العلامة العائدة لكلّ من المكوّنات الثلاثة إلى العلامات المعطاة لمجالات السياسة المرتبطة بالمكوّن الفرعي. يركّز كلّ مكوّن فرعي بنضوي تحت مكوّن تحقيق القيمة ومكوّن إدارة الإيرادات على مجالات حوكمة منفصلة ويتصل بمبدأ من المبادئ المكرّسة في ميثاق الموارد الطبيعية الخاصّ بمعهد حوكمة الموارد الطبيعية وإطار المقارنة المرجعية المرتبط به.⁴

نطاقات الأداء العائدة لمؤشر حوكمة الموارد

سنتّ البلاد قوانين وممارسات يحتمل أن تؤدي إلى استفادة المواطنين من ثروات الموارد الاستخراجية، إلا أنه قد يكون هناك بعض التكاليف التي يتحملها المجتمع.	≥ 75	جيد
لدى البلاد بعض سياسات وممارسات الحوكمة القوية، ولكن بعض المجالات تحتاج إلى تحسين. من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى استفادة المواطنين من ثروات الموارد الاستخراجية، إلا أنه قد يكون هناك بعض التكاليف التي يتحملها المجتمع.	74-60	مقبول
تمتلك البلاد خليطاً من مجالات الحوكمة القوية و أخرى تعاني من مشكلات. تشير النتائج إلى أنه بالرغم من أن استخراج الموارد قد يؤدي في نهاية المطاف إلى استفادة المواطنين من ثروات الموارد الاستخراجية، إلا أنه من المحتمل أن تكون مثل هذه الفوائد ضعيفة في الوقت الحالي.	59-45	ضعيف
أنشأت البلاد بعض الإجراءات والممارسات الانتقائية والتي تمثل الحد الأدنى لحوكمة الموارد، ولكن معظم العناصر اللازمة لكي تؤدي إلى استفادة المواطنين من ثروات الموارد الاستخراجية مفقودة.	44-30	سيئ
لا يوجد في البلاد تقريباً إطار حوكمة يمكن أن يؤدي إلى استفادة المواطنين من ثروات الموارد الاستخراجية. من المحتمل للغاية أن تتدفق أية فوائد في الغالب إلى بعض الشركات والنخبة.	< 30	فاشل

عيّنات وقابلية مقارنة مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021

تستند علامات مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 إلى نفس الإطار وإلى استبيان شبه مماثل للطبعة السابقة لمؤشر حوكمة الموارد لعام 2017.⁵ بالتالي، فإن العلامات المسجلة قابلة للمقارنة بشكل مباشر بالنسبة إلى البلدان والتقييمات التي تظهر في طبعتي المؤشر. نظر مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 في وضع حوكمة الموارد وقاسها لغاية آخر شهر ديسمبر/كانون الأول 2020، ما يعني أنه لم يتم عكس التطورات التي طرأت بعد هذا التاريخ في العلامات والتحليل المرتبطين بالمؤشر.

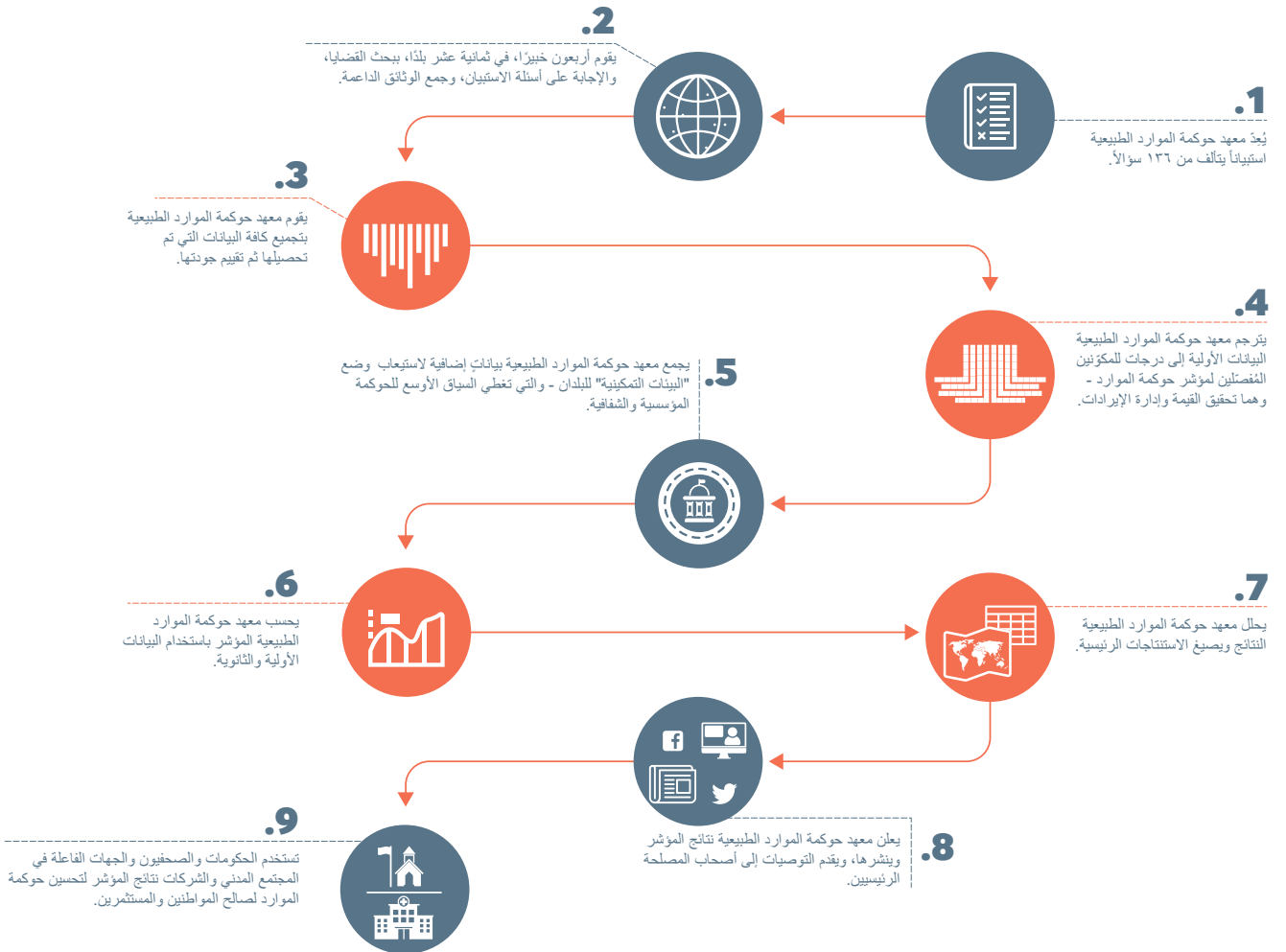
قيّم مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 حوكمة الموارد في 18 بلداً وقد قيّم نصف هذه البلدان في قطاع التعدين وقطاع النفط والغاز.⁶ تم تنفيذ ما مجموعه 28 تقييماً كاملاً للقطاعات. نشرت نتائج وتحليل هذه التقييمات القطرية خلال النصف الثاني من العام 2021.⁸ يقوم مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 على عينة أصغر حجماً من تلك التي اعتمدها مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017 لإتاحة مناصرة مستهدفة في مجال السياسات عند المستوى القطري بالشراكة مع صنّاع القرار والفاعلين في مجال المساءلة.

يُعدّ اثنا وعشرون تقييماً قابلاً للمقارنة المباشرة مع التقييمات الواردة في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017 الذي يستمدّ منه هذا التقرير التحليل المقارن وتبيّن هذه التقييمات التغييرات التي طرأت على حوكمة الموارد في فترة الخمس سنوات. أجريت ست تقييمات جديدة، تظهر للمرّة الأولى في مؤشر حوكمة الموارد، في البلدان التي أصبحت مؤخراً، أو التي تسعى لأن تصبح منتجاً للنفط والغاز، أو التي يضطلع فيها قطاع التعدين بدور مهم.⁹ وجرّت تقييمات مرحلية خلال الفترة الفاصلة بين الطبعتين الكاملتين لمؤشر حوكمة الموارد في غينيا (2019)، المكسيك (2019) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (2020).

الأسئلة المُلحقة المتعلقة بمؤشر حوكمة الموارد لعام 2021

خلال عملية جمع البيانات، قام معهد حوكمة الموارد الطبيعية أيضاً بجمع الأجوبة على الأسئلة المُلحقة المتعلقة بالتحوّل في مجال الطاقة والروابط الاقتصادية وهما مجالان ذا أولوية في استراتيجيتنا للمعهد لفترة 2020-2025.¹⁰ صحيح أنّ الأجوبة على هذه الأسئلة لم تحتسب في علامات البلد المركبة في طبعة المؤشر لهذا العام، إلا أنّ النتائج وقرت استنتاجات هامة حول طريقة تحضّر البلدان للتحوّل في مجال الطاقة ودرجة إفصاح الحكومات والشركات المملوكة للدولة للمعلومات المناخية المرتبطة بقطاع الصناعات الاستخراجية والسياسات التي ترعى تفكيرها بشأن الروابط الاقتصادية مثل المحتوى المحلي أو المعالجة المحليّة واستعمال المعادن، النفط أو الغاز. استعملت الأجوبة على هذه الأسئلة الملحقة في التحليل على امتداد هذا التقرير وهي متوفّرة على الانترنت.¹¹

بناء مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021



1. الاستنتاجات

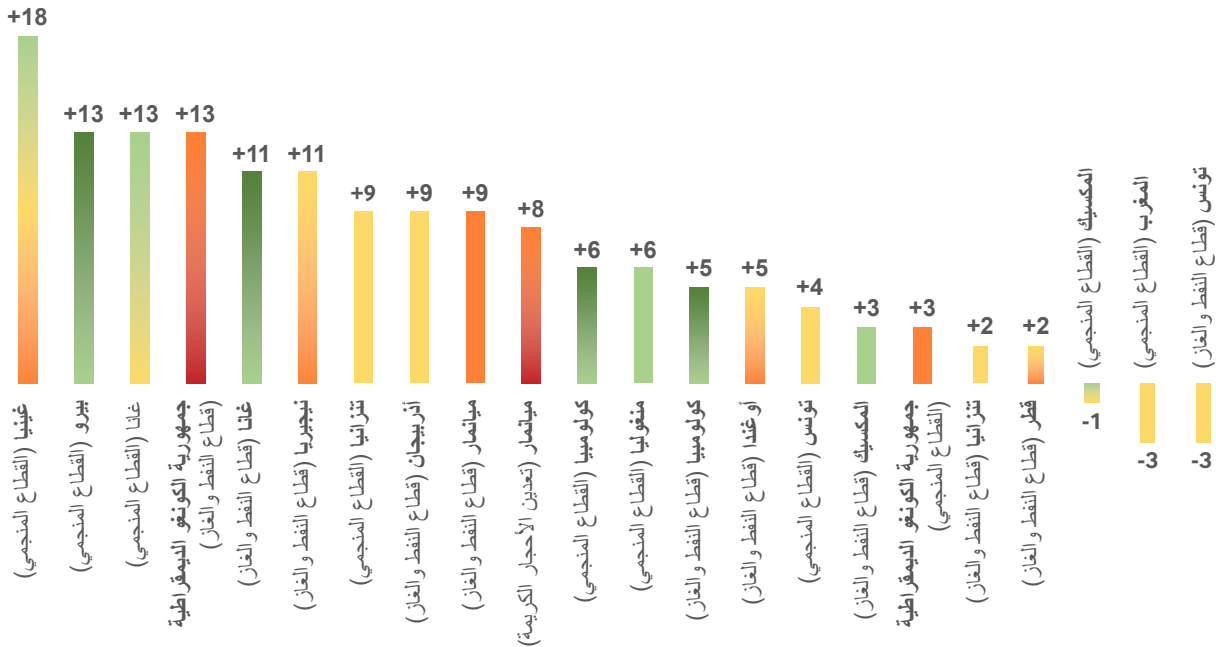
نتائج و اتجاهات مؤشر حوكمة الموارد لـ 2021

التعدين في غينيا حيث ارتفعت العلامة المركبة من سبئ في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017 إلى ضعيف في التقييم المرحلي لعام 2019 ومن ثم إلى مرضي في مؤشر عام 2021، ما يظهر تحسناً تدريجياً في حوكمة قطاع التعدين في البلد.

تحسنت علامات حوكمة الموارد، ولكن الثغرات في الشفافية والرقابة تلقي الضوء على الفساد ومخاطر التحول في مجال الطاقة.

أظهر مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 تحسناً في علامات حوكمة الموارد خلال السنوات الخمس المنصرمة وذلك في 19 تقييماً قطرياً من أصل 22 وارتقاء 11 تقييماً قطرياً إلى نطاقات أداء أعلى. سجل أبرز تحسن في قطاع

التطور في العلامة وفي نطاق الأداء بين مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017 ولعام 2021



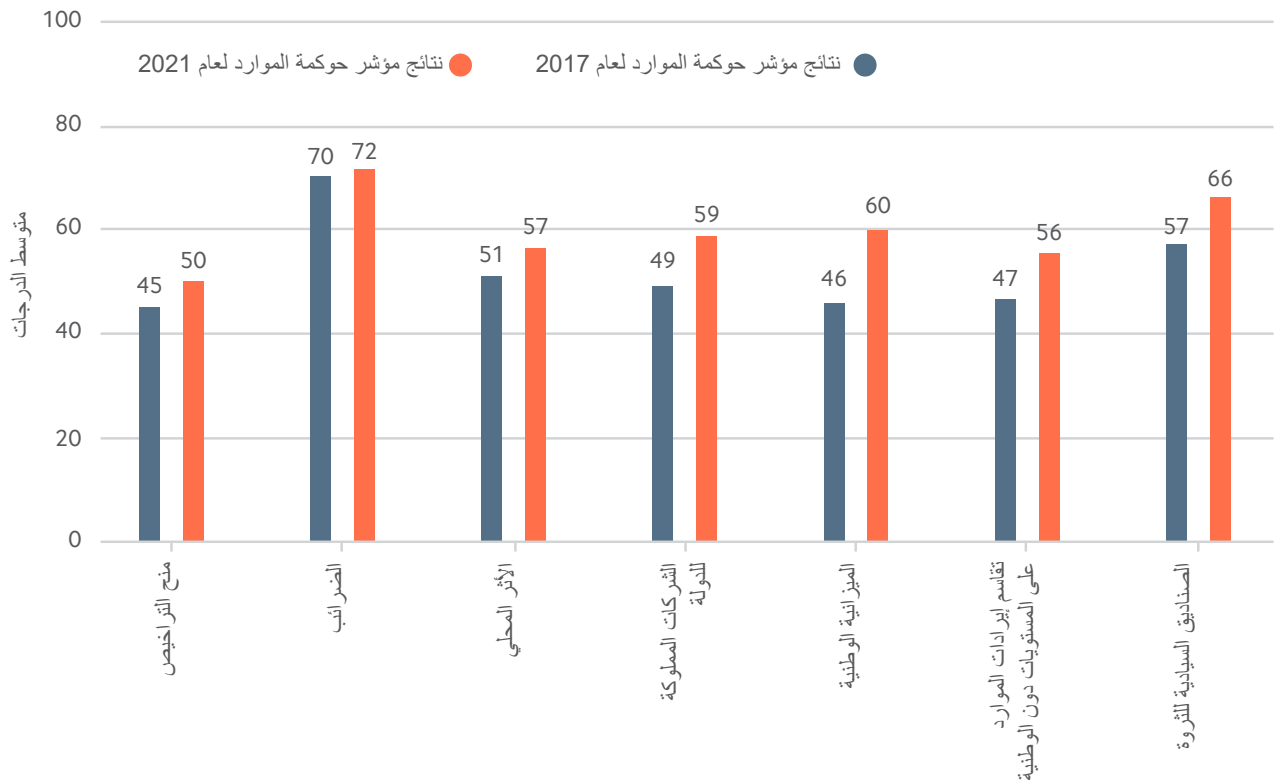
شريحة الأداء: ■ جيد: نتيجة أكثر من 75 ■ مقبول: نتيجة 60-74 ■ ضعيف: نتيجة 45-59 ■ سبئ: نتيجة 30-44 ■ فاشل: نتيجة أقل من 30

17 تقييماً من أصل 22 زيادات. كان مردّد ذلك بشكل أساسي إلى التحسينات في الإفصاح عن الميزانيات الوطنية والمعلومات عن الديون الوطنية، لا بل أيضاً إلى تعزيز الأطر القانونية التي ترعى القواعد المالية.

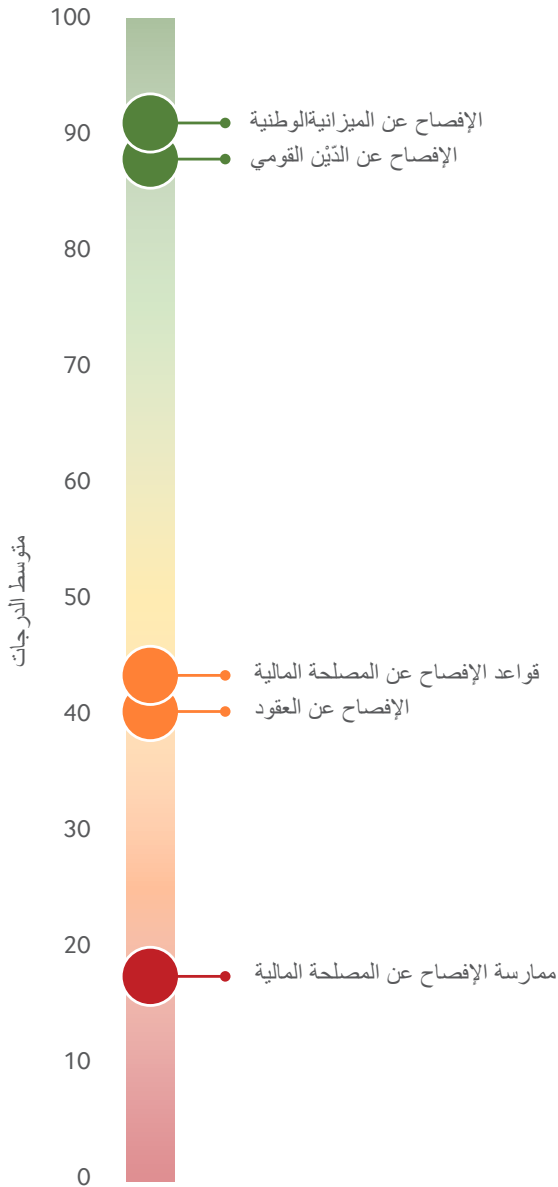
أظهرت المكونات الفرعية السبعة لمؤشر حوكمة الموارد والخاصة بالصناعات الاستخراجية مستويات متفاوتة من التحسين في التقييمات ذات الصلة بين طبعتي المؤشر.

بوجه عام، أفضت التحسينات في إدارة الإيرادات إلى زيادة في النتيجة المركبة. أظهرت حوكمة عملية إعداد الميزانيات الوطنية التحسينات الأبرز حيث عكس

تطوّر المكوّن الفرعي بين مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017 ولعام 2021



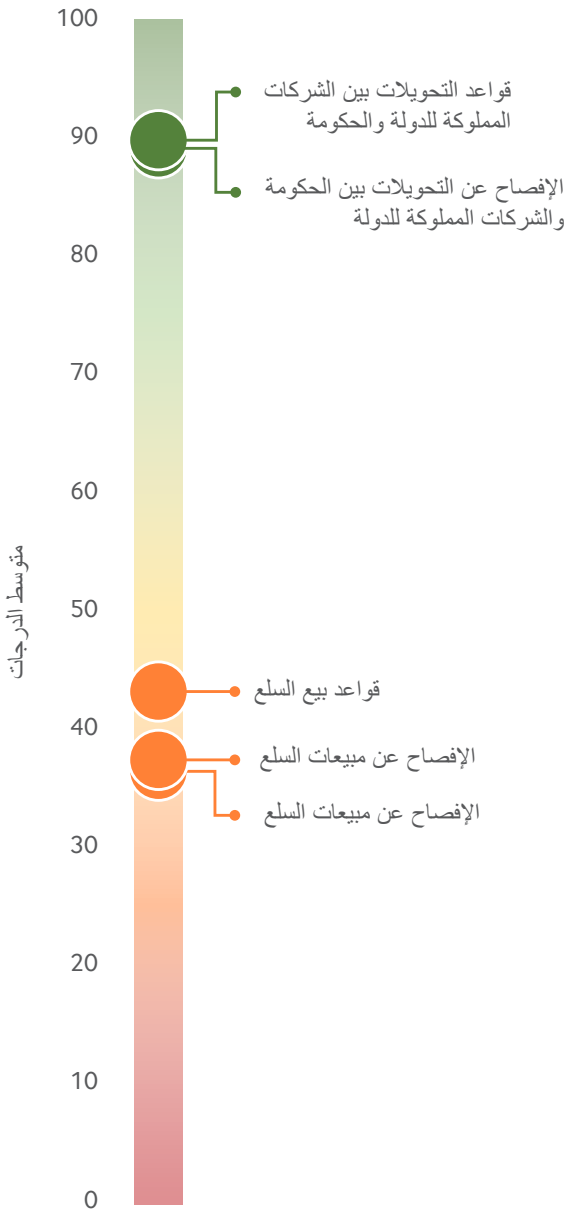
مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021: مؤشرات مختارة



شكلت حوكمة عملية منح التراخيص البعد الأقل تسجيلاً للعلامات في حوكمة الموارد، وكانت تلك الحال أيضاً في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017. نتج ذلك بشكل أساسي عن العلامات السيئة المعطاة للقوانين المتعلقة بشفافية ملكية المنفعة والإفصاح عن الأصول من قبل الموظفين العموميين – وهما أداتان مهمتان لمنع الفساد – وعن العلامات المتعترّة المعطاة للإفصاح العلني عن هذه المعلومات. يتعيّن على الحكومات تحسين عملية الإفصاح عن ملكية المنفعة لزيادة الرقابة العامة والمساءلة للمساهمة في خفض أخطار الفساد في قطاع الصناعات الاستخراجية. كما بيّن مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 أنه وإن تمتعت بلدان كثيرة في الوقت الحالي بقواعد تفرض الإفصاح عن العقود المبرمة في قطاع الصناعات الاستخراجية، إلا أنّ البعض يخفق في الإفصاح العلني عن هذه العقود من الناحية العملية. (قراءة المزيد حول شفافية العقود في القسم أدناه).

وأظهر مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 تدهوراً بـ 15 نقطة تقريباً في الإفصاح عن احتياطي الموارد في عينة البلدان الخاضعة للتقييم. كانت المعلومات التي أفصحت عنها حكومات سبعة بلدان حول احتياطي التعدين والنفط والغاز لديها في عينة مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017-2021 الموازية أقلّ تحديثاً وشمولاً مقارنةً مع المعلومات قبل خمس سنوات. في عينة مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021، سجّل أكثر من نصف جميع التقييمات علامات ضعيفة أو سيئة أو متعترّة فيما يتعلّق بالإفصاح عن الاحتياطي على الرغم من تنامي الضرورة الملحة لمراقبة هذا الاحتياطي نظراً لارتفاع الطلب على معادن الانتقال والمطالبة بتدابير مناخية أقوى مرتكزة على العرض.¹² تعدّ معالجة مواطن الضعف هذه وغيرها أساسية لمساعدة البلدان الغنية بالموارد في اتخاذ القرارات المطلّعة حول طريقة الانتقال إلى اقتصادات أكثر خضرة ونظافة بطريقة تكفل الإنصاف والمساءلة. (قراءة المزيد حول الاستنتاجات المرتبطة بالانتقال في القسم 3).

مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 : مؤشرات مختارة للشركات المملوكة للدولة



تحسّن حوكمة الشركات المملوكة للدولة وإنما بقاء التعرّض للفساد

تحسّنت حوكمة الشركات المملوكة للدولة بـ 10 نقاط تقريباً على مستوى العينة حيث سجّلت 14 شركة مملوكة للدولة من 21 تحسّناً خلال السنوات الخمس الماضية. في الفترة نفسها، أظهرت أربع شركات مملوكة للدولة فقط (شركة النفط الحكومية لجمهورية أذربيجان (سوكار)، المكتب الشريف للفوسفاط في المغرب (OCP)، شركة نفط المكسيك (بيميكس) وشركة تنمية البترول التنزانية (TPDC)) تدهوراً في علامات الحوكمة.

حسّنت حكومة أوغندا، في سعيها إلى المباشرة بإنتاج النفط في العام 2025، حوكمة شركة النفط الوطنية الأوغندية (UNOC) فارتفعت علامتها بـ 40 نقطة وكان ذلك أبرز تحسّن بين الشركات المملوكة للدولة والخاضعة للتقييم. نتج ذلك بشكل أساسي عن إرساء قواعد تحويل الإيرادات وتحسين قواعد الإبلاغ المالي وبيع السلع على حدّ سواء. في حين يعدّ هذا التقدّم جديراً بالثناء، إلا أنّه لا يزال على السلطات الأوغندية مواصلة العمل نظراً لتموضع شركة النفط الوطنية الأوغندية في نطاق الأداء الضعيف لمؤشر حوكمة الموارد.

في عينة مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021، سجّل فارق كبير بين مؤشرات الحوكمة الأفضل والأسوأ للشركات المملوكة للدولة. تتمتع 19 شركة من أصل الشركات المملوكة للدولة البالغ عددها 21 شركة بقواعد ترمي تحويلات الإيرادات. وحدها شركة سوكار في أذربيجان والشركة الوطنية للهيدروكربونات (SONAHYDROC) في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تخرّسان هذا الأمر في القانون وإن أفصح كلاهما عن المعلومات الخاصة باقتسام الإيرادات من الناحية العملية. ولكن، تلقت 15 شركة من أصل 21 شركة مملوكة للدولة علامات غير مرضية بالنسبة إلى شفافية حوكمة الشركات في حين حصلت 13 شركة من أصل 17 على علامة سيئة أو متعذّرة بالنسبة إلى الإفصاح عن مبيعات السلع. فطالما شكّل هذان المجالان خطر فساد وتعرّز استنتاجات مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 حاجة الحكومات والشركات المملوكة للدولة لمعالجتهما بشكل طارئ. (قراءة المزيد بشأن الاستنتاجات المرتبطة بالشركات المملوكة للدولة في القسم 3.4)

أفصح بشكل شامل عن جميع هذه المستندات الأساسية من الناحية العملية. وثمة حكومات لا تطالب بإجراء تقييمات للأثر الاجتماعي وقلة منها كان يفصح عن هذه الخطط وهو استنتاج مثير للقلق بالنظر إلى الأثر الذي قد تخلفه الصناعات الاستخراجية على السكان المحليين. (انظر إلى الرسم في الصفحة التالية).

في بلدان كثيرة، تحوّل الحكومة المركزية بعض إيرادات الموارد إلى السلطات دون الوطنية، ما يسمح للهيئات الإقليمية باتخاذ القرار حول طريقة إدارة الإيرادات للإنفاق المحلي. يعتمد قرار تحويل الإيرادات إلى حكومة إقليمية أو اعتماد اللامركزية في أنشطة الإنفاق على السياق.

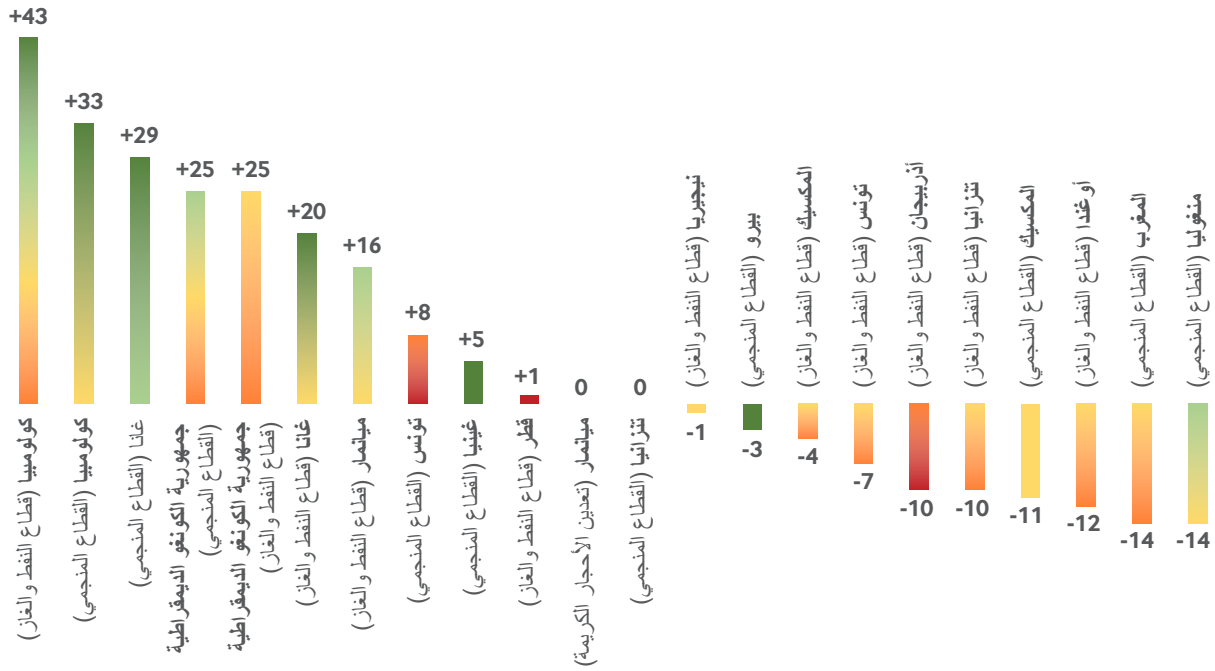
كان بعض أسوء مجالات قطاع الصناعات الاستخراجية حوكمة تلك الأكثر تأثيراً على حياة المواطنين

من بين جميع المكونات الفرعية التي يقيسها مؤشر حوكمة الموارد، سجّلت حوكمة الآثار المحلية، في الجوانب البيئية والاجتماعية للاستخراج، أكبر تفاوت بين ارتفاع الأداء وتراجع في فترة الخمس سنوات: من أصل التقييمات الـ 22 القابلة للمقارنة، عكست عشرة تقييمات تحسناً، ولكن سجّلت تقييمات عشرة أخرى تدهوراً.

لطالما شكّلت الآثار المحلية لاستخراج النفط والغاز والمعادن مثار جدال أساسي بين الشركات والسكان المتضررين والحكومات. عكست جميع المؤشرات المرتبطة بالممارسة وبالإفصاح في المكون الفرعي لمؤشر حوكمة الموارد المتعلق بالآثار المحلي مستويات حوكمة سيئة أو متعترّة.

في حين طالبت جميع البلدان في إطار مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021، الشركات بإجراء تقييمات للأثر البيئي ووضع خطط للتخفيف من هذه الآثار، إلا أنّ أقلّ من ثلثي هذه البلدان طالب بالإفصاح العلني عنها فقط ثلث العينة

التحولات في النتائج ونطاق الأداء بين مؤشري حوكمة التأثير المحلي لـ 2017 و 2021



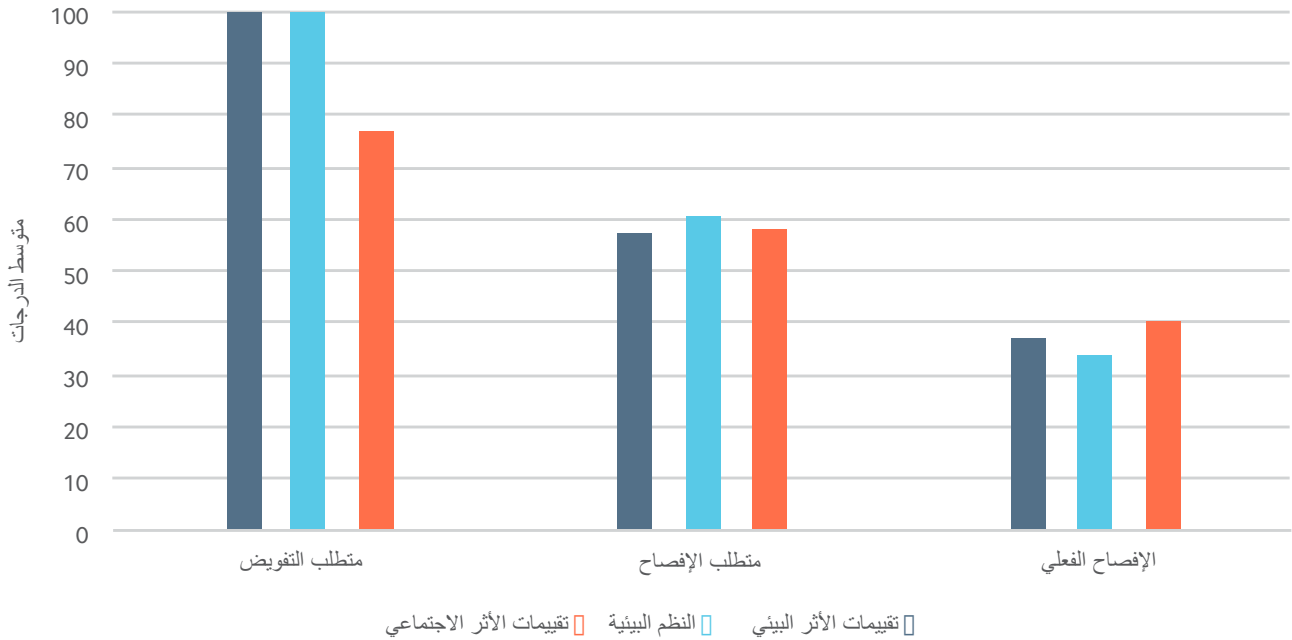
شريحة الأداء: جيد: نتيجة أكثر من 75 مقبول: نتيجة 60-74 ضعيف: نتيجة 45-59 سيئ: نتيجة 30-44 فاشل: نتيجة أقل من 30

سيئة أو متعثرة فيما يتعلق بـ"التعبير عن الرأي والمساءلة"، وهو قياس لمدى تمكّن المواطنين في بلد ما من المشاركة في اختيار حكومتهم، ولحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الصحافة (قراءة المزيد حول الاستنتاجات المتعلقة بالفضاء العام في القسم 4).

يقيم مؤشر حوكمة الموارد التحويلات دون الوطنية فقط في البلدان التي التزمت بهذه التحويلات. من شأن هذه الإيرادات، إذا كانت مدارة بشكل جيد، أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وأن تؤثر بشكل إيجابي على حياة المواطنين. في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021، أظهر اثنا عشر تقييماً قُطرياً سياسات تتطلب مراجعات للتحويلات دون الوطنية المنقّدة بموجب تكليف قانوني. ولكن، لم يتم تنفيذ والإفصاح سوى عن أربع مراجعات.

فيما يتعلق بالبيئة التمكينية، كان أحد المكوّنين الفرعيين الأكثر إثارة للقلق ذلك الذي يقيس "الاستقرار السياسي وغياب العنف"؛ حصل اثنا عشر بلداً من أصل 18 على علامة ضعيفة أو سيئة أو متعثرة وحصل هذا المكوّن الفرعي على التصنيف الأسوأ في المؤشر. كما تقلص الفضاء المدني بوجه عام على مستوى العالم خلال السنوات الخمس المنصرمة ونالت اثنا عشر بلد من أصل البلدان الثمانية عشرة في عتبة مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 علامة ضعيفة أو

معدل درجات تقييمات الأثر البيئي وخطط التخفيف البيئي وتقييمات الأثر الاجتماعي في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021



تحسن متوسط درجات القانون بما يقرب من تسع نقاط ، لكن هذا التحسن لم تقابله زيادات في متوسط درجات الممارسة ، والذي ارتفع بست نقاط فقط.

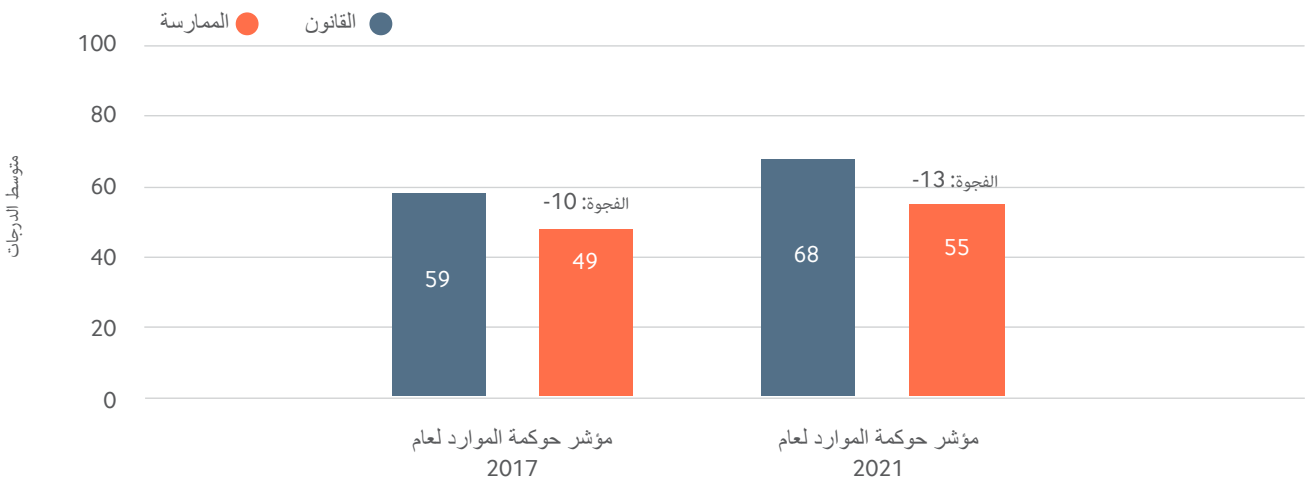
الفجوة في التنفيذ

حسنت البلدان القوانين والممارسة خلال السنوات الخمس المنصرمة، إلا أن الثغرات في التنفيذ ازدادت اتساعاً

أظهرت التقييمات الـ22 لقطاعات النفط والغاز والتعدين التي تم قياسها من خلال مؤشر العام 2017 والعام 2021 تحسينات عامة في قوة الأطر القانونية نتجت عن سن القوانين والأنظمة. سجلت العلامات المعطاة للقانون تحسناً بتسع نقاط تقريباً في العينة، ولكن هذا التحسن لم يقابله ارتفاع في العلامات المعطاة للممارسة التي لم ترتفع سوى بست نقاط تقريباً. يُستفاد من ذلك أن الفجوة في التنفيذ اتسعت في العينة حيث سبقت العلامات المعطاة للقانون في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 العلامات المعطاة للممارسة بـ13 نقطة (حيث ارتفعت من 10 نقاط في تقييمات مؤشر حوكمة الموارد الموازي لعام 2017).

يسمح مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 بإعادة النظر في أحد الاستنتاجات الرئيسية لمؤشر حوكمة الموارد لعام 2021، ألا وهو الفجوة بين القواعد التي ترسم ملامح حوكمة الموارد وتنفيذها من ناحية الممارسة. يتصل كل سؤال من الأسئلة الواردة في استبيان مؤشر حوكمة الموارد سواء بالقوانين – أي وجود إطار قانوني (مثلاً للإفصاح عن العقود)، أو بالممارسة – تنفيذ القوانين (مثلاً الإفصاح الفعلي عن العقود). في معظم الحالات، حصلت البلدان على علامة أفضل بالنسبة إلى أسئلة مؤشر حوكمة الموارد المتعلقة بالقانون مقارنة مع الأسئلة المتعلقة بالممارسة، ما أفضى مرّة جديدة إلى استنتاج يفيد بوجود "فجوة في التنفيذ".

تطور الفجوة بين القانون والممارسة في مؤشر حوكمة الموارد



قلّة منها تقوم عملياً بهذا النشر. بالنسبة إلى أخطار الفساد، ميّزت العلامات المتعرّبة المعطاة للممارسة والثغرات في التمييز الإفصاح عن الأصول من قبل الموظفين العموميين والإفصاح عن المعلومات التي تسمح بتحديد ملكية المنفعة في الشركات الاستخراجية. يمنع التنفيذ غير المناسب لهذه القواعد البلدان من تحقيق المنافع البيئية ومن حيث مكافحة الفساد المرجوة لصالح المواطنين.

يتعين على الفاعلين الحكوميين والجهات القيّمة على المساءلة التركيز على الفجوات المستمرة في التنفيذ

يسمح الفارق الزمني الطبيعي بين اعتماد القواعد وتنفيذها بشرح بشكل جزئي سبب تفوق التحسينات في القانون على التحسينات في الممارسة سرعة؛ فتنفيذ الأنظمة يحتاج إلى الوقت. يعدّ التحسّن البالغ 29 نقطة في العلامة المعطاة للممارسة في قطاع التعدين في غينيا بين مؤشري العام

جسد قطاع النفط والغاز في غانا هذه الفجوة حيث حسنت القواعد الجديدة العلامة المعطاة للقانون بـ24 نقطة، لاسيما فيما يتعلّق بمنح التراخيص وإعداد الميزانيات الوطنية. كما سجّل التنفيذ تحسّناً وإنّما بمستوى أدنى بكثير بلغ تسع نقاط، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين القانون والممارسة بـ15 نقطة.

ظهرت ثغرات واسعة في التنفيذ في المجالات الأكثر عرضة لمخاطر الفساد، وتلك التي تعدّ أكثر أهمية بالنسبة إلى السكّان المحليين

أظهر مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 فجوات مقلقة في التنفيذ فيما يتعلّق بالقواعد المعدة لمكافحة أخطار الفساد والآثار المحلية السلبية لقطاع الصناعات الاستخراجية. كما هو مذكور من قبل، في حين أنّ الحكومات في معظم البلدان ملزمة قانوناً بنشر تقييمات للأثر البيئي والاجتماعي، إلا أنّ

فجوات تنفيذ مختارة بين القانون والممارسة في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021

الفئة	نطاق الموضوع	العلامة المعطاة للقانون	العلامة المعطاة للممارسة	الفجوة في التنفيذ
مخاطر الفساد	الإفصاح عن الأصول التي يمتلكها المسؤولون العموميون	51	7	-44
	الإفصاح عن ملكية المنفعة	38	26	-12
	الإفصاح عن العقود	63	41	-22
الأثر المحلي	الإفصاح عن الأثر البيئي	57	37	-20
	متطلب الإفصاح عن الأثر الاجتماعي	58	40	-18
	الإفصاح عن خطة التخفيف من الأثر البيئي	61	34	-27
	إغلاق المشاريع وإعادة التأهيل	86	14	-72

إن هياكل الحوكمة غير الواضحة أو المتداخلة تلمس خطوط المسؤولية ، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى وجود فجوات في التنفيذ.

تنشأ الفجوات في التنفيذ عن عوامل سياسية وإدارية

من شأن تحديد وقياس الفجوات في التنفيذ في حوكمة القطاع الاستراتيجي من خلال مؤشر حوكمة الموارد إنارة التحقيقات في أسباب هذه الفجوات والتفكير حول طريقة تفاديها أو سدّها.

تمخّضت العملية التأمليّة التي أطلقها معهد حوكمة الموارد الطبيعيّة حول المسألة عن فئتين كبيرتين مترابطين من الأسباب التي تبرز فجوات التنفيذ: العوامل السياسيّة من جهة والقيود الإداريّة، بالإضافة إلى مواطن الضعف في عمليات وضع القواعد من جهة أخرى.¹⁵

في فئة العوامل السياسيّة، يتمثّل سبب مهم في مقاومة التنفيذ من قبل الفاعلين الحكوميين الذين يقومون بحماية المصالح السياسيّة أو الاقتصاديّة (ولربما أيضاً المصالح الخاصّة أو الفرديّة). تناولت إحدى أبرز الفجوات في التنفيذ التي ظهرت في طبعة المؤشر للعامين 2017 و2021 المتطلّب الخاصّ بقيام الموظّفين العموميين بالإفصاح عن أصولهم. قد يرتبط ذلك بالتهديد المحتمل الذي قد يطرحه تنفيذ هذا المتطلّب بالنسبة إلى المصالح الشخصيّة لبعض الجهات الحكوميّة. ومن الممكن أن تشكل الشركات المملوكة للدولة مصدراً للمقاومة السياسيّة للتنفيذ. على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطيّة، تضطلع شركات التعدين المملوكة للدولة بدور محوري في فهم فجوات التنفيذ المتعلّقة بالتخصيص المفتوح لتراخيص التعدين (نظراً للدور الذي تؤديه هذه الشركات بحكم الواقع في مجال منح التراخيص من خلال الشراكات التعاقدية) والإفصاح عن العقود حيث لا تزال عقود تعدين كثيرة تشرك شركات مملوكة للدولة غير منشورة.^{16,17} تؤدي هياكل الحوكمة غير الواضحة أو المتداخلة إلى تمويه خطوط المسؤولية، ما يسفر في الكثير من الحالات عن فجوات في التنفيذ

2017 و2021 بمثابة دليل جزئي على هذه الدينامية مع التطبيق التدريجي لقانون التعدين لعام 2011. وخُصّ تحليل أجراه معهد حوكمة الموارد الطبيعيّة في العام 2019 حول الفجوة في التنفيذ في أفريقيا جنوب الصحراء إلى أنّه كلّما كان الإصلاح القانوني حديثاً، كلّما اتسعت الفجوة في التنفيذ.¹³

ولكن، وقف مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 أيضاً على حالات تعثرها فجوات مستمرّة في التنفيذ عند المستويين القطري والاختصاصي. على سبيل المثال، عانى قطاع التعدين وقطاع النفط والغاز في تانزانيا من فجوات كبيرة في التنفيذ في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 (29 نقطة و18 نقطة على التوالي)، تماماً كما كانت الحال في تقييمات العام 2017.¹⁴ وهي كناية عن فجوات مستمرّة تتناول مسائل محدّدة مثل الإفصاح عن العقود والإفصاح عن خطط التخفيف من الأثر البيئي حيث كانت القوانين موجودة عند تطبيق مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017 إلا أنّه لم يتم تنفيذها بشكل فعلي عند تطبيق مؤشر العام 2021.

حتى البلدان التي أظهرت حوكمة قويّة للموارد وتحسّناً إجمالياً في التنفيذ ليست بمنأى عن الفجوات المستمرّة في التنفيذ. كان قطاع التعدين في كولومبيا واحداً من تقييمات سنّة فقط أجريت في إطار مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 وأظهرت تراجعاً إجمالياً في فجوة التنفيذ. غير أنّ تنفيذ القواعد فيما يتعلّق بإغلاق مشاريع التعدين وإعادة تأهيلها في البلاد سجّل تأخيراً في تقييمي العام 2017 و2021 على حدّ سواء وقد عانت البيئة المحيطة بمواقع التعدين من أضرار جسيمة.

من المرجح أن تظهر البلدان ذات الأداء السيئ فيما يتعلق بالفعالية الحكومية والإدارية ثغرات أكبر في التنفيذ عبر أبعاد حوكمة الموارد.

آثار الجائحة

أرخت جائحة كورونا ظلالها على مسألة منح التراخيص والتنقيب في القطاع الاستخراجي، القواعد المالية والضرائب، وإدارة الآثار البيئية والاجتماعية

تظهر الاستنتاجات المرتبطة بمؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 أن الجائحة أثرت على بعض مجالات حوكمة الموارد أكثر من مجالات أخرى. لكل سؤال ورد في استبيان مؤشر حوكمة الموارد، حدّد الباحثون ومراجعو الأقران حالات تأثرت فيها العلامات بجائحة كورونا. انحصرت آثار الجائحة في معظم الأحيان بموضوع منح التراخيص والتنقيب، القواعد المالية والضرائب، والآثار البيئية والاجتماعية. تتماشى هذه المجالات مع الاستنتاجات المنبثقة من التحليل الأوسع الذي أجراه معهد حوكمة الموارد الطبيعية لأكثر من 120 حالة من التحوّلات في القطاع في 30 بلداً تقريباً. نشأت توجّهات عديدة في إطار التحليل الأوسع لمؤشر حوكمة الموارد ومعهد حوكمة الموارد الطبيعية.

قامت بلدان عديدة بارجاء أو تمديد المهل الزمنية لجولات منح التراخيص الاستخراجية بسبب الجائحة، وفقاً لما تم ذكره في تقييمات مؤشر حوكمة الموارد للبنان، السنغال وأوغندا. في بعض الحالات، ذكر الموظفون العموميون الدينامية المترابطة بين الجائحة وانخفاض أسعار النفط وتراجع استثمارات شركات التنقيب كسبب لتكثيف هذه التخصيصات. في التوثيق الأوسع الذي أجراه معهد حوكمة الموارد للتحوّلات في القطاع، دُكرت أمثلة عن قيام الجائحة بدفع التحوّل من العمليات التنافسية إلى التخصيص المباشر للتراخيص، تمديد المهل الزمنية للتنقيب وارتفاع التنقيب في المجالات الجديدة.

فيما يتعلّق بالقيود الإدارية، بيّنت قياسات فجوة التنفيذ حسب مؤشر حوكمة الموارد لعامي 2017 و2021 ترابطاً مع المكوّن الفرعي الذي يقيّم "فعالية الحكومة". فالبلدان ذات الأداء الأكثر سوءاً من حيث فعالية الحكومة والفعالية الإدارية هي نفسها التي تعاني من فجوات كبرى في التنفيذ عند مستوى حوكمة الموارد. على سبيل المثال، سجّلت جمهورية الكونغو الديمقراطية التي كانت لديها فجوات كبيرة في التنفيذ في قطاعي التعدين والنفط والغاز أدنى علامة لفعالية الحكومة من عيّنة عام 2021، بالإضافة إلى علامات ضعيفة فيما يتعلّق بالتنفيذ الفعلي للقوانين التي تم سنّها.

ليست جميع الفجوات في التنفيذ متشابهة

يتعيّن على الجهات القيّمة على الإصلاحات أن تنظر ليس في حجم الفجوة بين القانون والممارسة فحسب، بل أيضاً في صلاية النظام القانوني القائم. يتواجد البلد الذي يسجّل فجوة صغيرة في التنفيذ وإنما علامة متدنية للإطار القانوني (مثلاً: يسجّل قطاع النفط في غويانا فجوة تساوي نقطتين وإنما حصل على علامة 55 بالنسبة إلى القانون) في موقع مختلف وأكثر إشكالية مقارنةً مع بلد تكون فيه الفجوة أكبر وإنما علامة الإطار القانوني أعلى (مثلاً: يسجّل قطاع التعدين في كولومبيا فجوة تساوي سبع نقاط، ولكن حصد الإطار القانوني علامة 84). بالتالي، على كل من يسعى إلى إدخال التحسينات النظر في القوّة النسبية للإطار القانوني الحالي بموازاة الفجوة بين القانون والممارسة.

بينما تضع البلدان استراتيجية للتعافي من الجائحة ، والذي قد يكون مدعوماً مالياً من خلال انتعاش أسعار السلع الأساسية ، يجب على المسؤولين التفكير في كيفية تعزيز الرقابة على القواعد المالية.

قدّمت الحكومات أشكالاً مختلفة من المساعدة إلى الشركات الاستخراجية أثناء الجائحة. على سبيل المثال، أُرجأت خطة الإغاثة في بيرو تطبيق بعض الغرامات البيئية. كما أظهر التحليل الأوسع الذي أجراه معهد حوكمة الموارد الطبيعية أمثلة عن إعفاءات من رسوم التصدير، تخفيضات في رسوم الامتياز، شهادات تسديد الضرائب وتنازل عن العقوبات والفوائد على التأخير في دفع الضرائب.

في بعض البلدان، دُكرت الجائحة من بين الأسباب التي تبدّل تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي. في بيرو، تم السماح باستعمال البيانات الثانوية كبديل للتقييمات الميدانية. كما أظهر التحليل الأوسع الذي قام به معهد حوكمة الموارد الطبيعية أمثلة عن تقليص المتطلبات المتعلقة بالاستشارات (السماح باستشارة إلكترونية للمجتمعات المتضررة والمجتمعات الأصلية)، التعليق المؤقت لأنظمة السلامة وتمديد وتعليق بعض التقارير البيئية.²⁰

لضمان المساواة العامة والرقابة، تلازماً مع الحفاظ على الصحة العامة أثناء استمرار الجائحة، يتعيّن على الحكومات إعادة تقييم التغييرات التي من شأنها إضعاف السياسات والممارسات الآيلة إلى حماية المصلحة العامة. يفترض بهذه التقييمات تحديد ما إذا كانت التدابير المؤقتة لا تزال ضرورية لتفادي خطر تحوّل الترتيبات الطارئة إلى المعيار المعتمد بسبب الجمود القائم أو استغلال المصالح الشخصية للظروف الاستثنائية.

عول أحد عشر بلداً من أصل البلدان الـ18 التي تم تقييمها في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 على قاعدة مالية عديدة لتوجيه استدامة الميزانية. غالباً ما يقصد من هذه القواعد التأكد من ادخار بعض عائدات الموارد الطبيعية خلال سنوات الازدهار تحسباً للخدمات المستقبلية. شكّلت الجائحة صدمة عالمية غير مسبوقه أجبرت الحكومات على استعمال مَخزّراتها أو اقتراض المزيد من المال في مهلة قصيرة. علّقت بيرو وكولومبيا بشكل مؤقت القواعد المالية العديدة لعام 2020 للاستجابة إلى الجائحة في حين عدّلت منغوليا قواعدها لتسمح بمزيد من الانفاق المرتبط بالجائحة. طبّقت بيرو ذلك على حجم السحوبات من صندوقها السيادي للثروة. في غضون ذلك، قلّصت السلطات في غانا رسملة صندوق حفظ الاستقرار في البلاد من 300 مليون د.أ إلى 100 مليون د.أ لتسمح بتحويل 200 مليون د.أ إلى صندوق الطوارئ من أجل تمويل برنامج للتخفيف من وطأة جائحة كورونا. كانت بعض البلدان مثل كولومبيا وغانا قد وضعت إجراءات لتعليق أعمال القواعد المالية خلال الظروف الشديدة وأعدت تفعيلها أثناء الجائحة.^{19,18} في بلدان أخرى مثل نيجيريا، يسجّل غياب لهيئة مخصّصة تعنى برصد القواعد المالية بانتظام. بالتالي، ليس من الواضح ما إذا تم استيفاء القواعد المالية، أو تغييرها أو تعليقها أو تجاهلها. وإذ تقوم البلدان بوضع استراتيجيات التعافي من الجائحة، التي قد تدعمها مالياً عودة أسعار السلع إلى طبيعتها، يتعيّن على الموظّفين العموميين التفكير في طريقة تعزيز الرقابة على القواعد المالية.

2. مكافحة الفساد

يمكن أن تساعد العديد من ممارسات الشفافية والرقابة والحوكمة التي يقيّمها المؤشر في منع الفساد

يمكن تعزيز القوانين المتعلقة بشفافية ملكية المنفعة عبر استهداف أخطار الفساد وتقليص مواطن الغموض القانوني وفرض الإفصاح العلني

أدمج عدد متزايد من البلدان متطلبات تتناول شفافية ملكية المنفعة في تشريعاتها. أظهر مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 أنّ البلدان كرسّت متطلبات الإفصاح العلني عن ملكية المنفعة من خلال مجموعة من الآليات – من قوانين تسجيل الشركات (كما في غانا، نيجيريا وقطر) إلى التشريعات التي ترعى الإنتاج في القطاع الاستخراجي (كما هو منصوص عليه في قانون التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية) إلى السياسات المركّزة بشكل خاصّ على شفافية القطاع الاستخراجي (كما هي الحال في لبنان وتنزانيا).

تشكّل سياسات الإفصاح عن ملكية المنفعة أدوات فعّالة لمحاربة الفساد متى كانت تسهّل الشفافية والتدقيق عندما تكون المخاطر في أوجها، لاسيما بالنسبة إلى نقاط القرار التي قد تزداد فيها أخطار التدخّل السياسي أو السلوك الريعي مثل منح التراخيص.²⁶ أظهر مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 أنّ بعض البلدان اعتمدت سياسات حول شفافية ملكية المنفعة تركّز على المجالات عالية المخاطر. على سبيل المثال، تفرض التشريعات في غانا التعرّف على مالكي المنفعة الذين هم من الأشخاص المعرّضين سياسياً في حين تركّز القواعد في لبنان على الإفصاح عن مالك المنفعة من قبل ملتمسي التراخيص في القطاع الاستخراجي.

من شأن العديد من ممارسات الشفافية والرقابة والحوكمة التي يقيّمها مؤشر حوكمة الموارد المساهمة في منع الفساد. في حين قد يقع الفساد في القطاع الاستخراجي، بيّن استعراض معهد حوكمة الموارد الطبيعية لمئات قضايا الفساد الماضية أنّ ملكية الشركات الحاملة للتراخيص والتعاقد ومشتريات الشركات المملوكة للدولة ونفقاتها، وتجارة السلع كلّها مجالات تطرح أخطار خاصة.^{22,21} أدى الفساد في هذه المجالات إلى خسارة الإيرادات وإلى أداء في القطاع ما دون المستوى الأمثل وساهم في تكريس أنماط السيطرة السياسية والاقتصادية.^{24,23}

الإفصاح عن ملكية المنفعة

من شأن الإفصاح العلني عن المعلومات المتعلقة بمالكي المنفعة في الشركات الاستخراجية – أي الأشخاص الحقيقيين الذي يملكون، يسيطرون أو يستفيدون اقتصادياً من شركة ما – أن يحول دون الروابط غير المناسبة بين صانعي القرار الحكوميين والمصالح التجارية. كما تسمح شفافية ملكية المنفعة للفاعلين من المجتمع المدني والإعلام بالتدقيق في وجود هكذا تضارب في المصالح. صحيح أنّ الإبلاغ عن ملكية المنفعة إلى السلطات المصرفية والسلطات المعنية بمكافحة غسل الأموال موجود منذ فترة من الوقت، إلا أنّ الدفع باتجاه الإفصاح العلني عن تلك المعلومات ازداد بشكل ملحوظ خلال السنوات الست الماضية بفضل تعزيز المعايير الوطنية والإقليمية التي ترعى القطاع، لاسيما من خلال مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.²⁵

في حين أن بعض البلدان قد وضعت قواعد الإبلاغ عن ملكية المنفعة، إلا أن ممارسة الإبلاغ لم تبدأ بعد بشكل كامل.

شفافية العقود

تشكل العقود المتفق عليها بين الحكومات والشركات الاستخراجية جزءاً أساسياً من الإطار القانوني المحيط بالمشاريع. تشكل شفافية العقد نقطة الانطلاق لفهم طريقة توزيع هذه الاتفاقات للمخاطر والمكافآت بين الحكومات والمواطنين والقطاع الخاص. في غياب الرصد والرقابة العامين، يصعب تحديد ما إذا كانت هذه القواعد عادلة وفعالة. كما يصبح من السهل للفاعلين الفاسدين إبرام الصفقات لمنفعتهم الخاصة، وليس لمنفعة الجمهور.

يجب أن يكون الإفصاح العلني عن العقود أكثر شمولاً وتواجه بعض البلدان فجوة في التنفيذ

خلال الفترة الفاصلة بين تقييم العام 2017 والعام 2021، جعل معيار العام 2019 لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية من شفافية العقود مطلباً ووصفها صندوق النقد الدولي بالمعيار العالمي المثبت في الصناعات الاستخراجية.²⁸

في التقييمات التي جرت من خلال مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021، أفصحت الحكومات في خمس حالات عن جميع العقود القطاعية الموقعة مع الشركات الاستخراجية (قطاع النفط والغاز في المكسيك؛ قطاع النفط والغاز وقطاع التعدين في تونس؛ قطاع النفط والغاز في غويانا؛ وقطاع النفط والغاز في لبنان). وحددت أربع حكومات أخرى على أنها أفصحت عن جميع العقود منذ العام 2019 (قطاعات النفط والغاز والتعدين في كولومبيا؛ قطاع التعدين في غينيا، وقطاع التعدين في بيرو). ولكن، من أصل التقييمات العشرين التي عُرف فيها توقيع عقود منذ العام 2019، بيّن 14 تقييماً سواء إفصاح جزئي أو عدم إفصاح.

افتقر نصف البلدان المقيّمة من خلال مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 لسياسات حول الإفصاح العلني عن ملكية المنفعة. باستضافة البلدان التي تسعى إلى تطوير – أو تحسين – قواعد ملكية المنفعة تفادي تكرر بعض مواطن الضعف في السياسات القائمة. على سبيل المثال، أظهرت استنتاجات المؤشر لعام 2021 أنّ العديد من السياسات لم تفرض الإفصاح العلني عن المعلومات المتعلقة بملكية المنفعة، كما أنّ الغموض في بعض القوانين – لاسيما في تعريف ملكية المنفعة وتداخل ولايات الوكالات الحكومية فيما يتعلّق بجمع البيانات – حال دون التفسير الواضح لهذه القواعد، ما قوّض تنفيذها وإمكانية استعمالها كأدوات لتقليص الفساد.

لا تزال شفافية ملكية المنفعة العامة تتكشف ويتعين على الحكومات والشركات على حدّ سواء إعطاء الأولوية لتدابير الإفصاح

وضعت بعض البلدان قواعد للإبلاغ عن ملكية المنفعة، إلا أنّ ممارسة الإبلاغ لم تنطلق بعد بشكل كامل. قيّم مؤشر حوكمة الموارد الإفصاح عن ملكية المنفعة جنباً إلى جنب مع السياسات والممارسات الأوسع التي ترفع الإفصاح عن الأصول المالية من قبل الموظّفين العموميين. شكّلت ممارسة الإفصاح عن ملكية المنفعة وعن المصلحة المالية التي يملكها الموظفون العموميون المؤشر ذات العلامة الأدنى والذي حُصّن بعناية كاملة في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021.

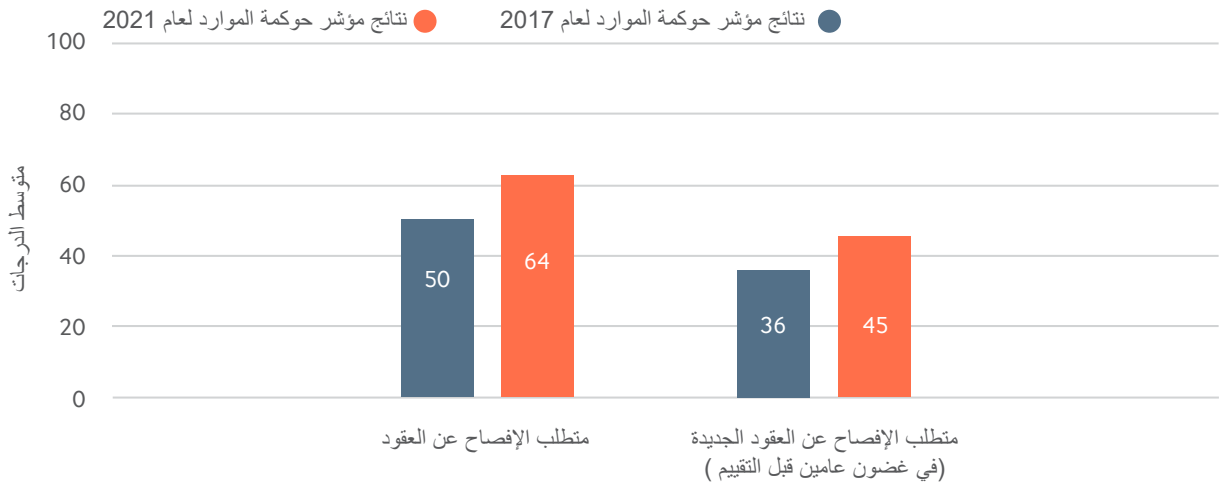
اعتبر الباحثون أنّ امتناع الشركات عن الإبلاغ بشكل عاملاً مشتركاً في حال الإفصاح غير المناسب عن ملكية المنفعة. يدلّ ذلك على حاجة الشركات لإدارة بشكل استباقي وتنفيذ الإفصاح عن ملكية المنفعة والعناية الواجبة.²⁷

سجلت معظم البلدان درجات أفضل في تمرير القوانين التي تتطلب شفافية العقود مقارنة بالإفصاحات الفعلية للعقود الاستخراجية.

في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021، سجّل معظم البلدان علامة أفضل فيما يتعلّق باعتماد القوانين التي تنصّ على شفافية العقود مقارنةً مع الإفصاح الفعلي عن العقود الاستخراجية، ما يندمّ عن فجوة في التنفيذ. يعكس ذلك النتائج للبلدان نفسها في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017.

الإيجابي على المستوى العالمي هو تمتّع المواطنين والجهات القِيمة على الرقابة حالياً بوصول إلى عدد أكبر من العقود مقارنةً مع أيّ وقت مضى. كان موقع ResourceContracts.org وهو أكبر مخزن للعقود المتاحة للجمهور في قطاع النفط والغاز والتعدين يحتوي على أكثر من 2,700 وثيقة بتاريخ هذه الورقة. يُستفاد من منتبّع شفافية العقود العائد لمعهد حوكمة الموارد الطبيعية أنّ 49 بلداً أفصح بشكل رسمي عن عقد واحد على الأقل يتعلّق بالصناعات الاستخراجية. إلا أنّ عدد البلدان التي لا تزال تفصح عن جميع عقودها الاستخراجية لا يزال متدنياً – أفصح 25 بلداً فقط بشكل شامل عن العقود في قطاع التعدين أو في قطاع النفط والغاز، في حين أفصح سبعة بلدان فقط عن جميع العقود في كلا القطاعين.²⁹

تطور الفجوة بين القانون والممارسة فيما يتعلق بالإفصاح عن العقود بين مؤشرات إدارة الحوكمة لعامي 2017 و 2021



لدى الشركات المملوكة للدولة داخل البلد الواحد أحياناً ممارسات إفصاح مختلفة تماماً.

الشركات المملوكة للدولة

تضطلع الشركات المملوكة للدولة بدور محوري في إنجاح أو إفشال التنمية الوطنية. فهي قد تشكل محركاً للنمو الاقتصادي، ولكنها قد تنغمس أيضاً في الفساد وانعدام الفعالية. قيم مؤشر حوكمة الموارد لعام 2011 حوكمة 21 شركة مملوكة للدولة في قطاع النفط والغاز والتعدين.

يفتقر العديد من الشركات المملوكة للدولة للعناصر الأساسية لشفافية الشركات والمساءلة المالية

من أجل الحد من الفساد، يتعين على الشركات المملوكة للدولة اعتماد العناصر الأساسية لشفافية الشركات والمساءلة المالية مثل نشر التقارير السنوية والقيام بالمراجعات المالية المنتظمة. بين مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 أن بعض الشركات المملوكة للدولة، بما في ذلك شركة إيكوبترول في كولومبيا وشركة بيميكس في المكسيك، حصلت على علامة جيدة بالنسبة إلى التدبيرين. وقد أخفقت شركات أخرى مثل الشركة الوطنية للهيدروكربونات في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو شركة النفط الوطنية الأوغندية (UNOC) في هذه المجالات. يعكس عدم التكافؤ في النتائج توجهات عالمية أوسع: فقد أظهرت البيانات الصادرة عن قاعدة بيانات معهد حوكمة الموارد الطبيعية الخاصة بشركات النفط الوطنية أنه بين العامين 2011 و2017، لم يخضع أكثر من 50 في المئة من البيانات المالية العائدة لشركات النفط الوطنية للمراجعة من قبل مراجع حسابات مستقل³⁰ وتبين من مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 أن شركة SONAHYDROC وشركة UNOC وشركة Gécamines في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الشركات لم تنشر التقارير السنوية. والجدير بالذكر أن الشركات المملوكة للدولة في نفس البلد سجلت أحياناً ممارسات مختلفة جداً من حيث الإفصاح. فشركة النفط والغاز المملوكة للدولة في تونس، وهي المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP)، تنشر

التقارير في حين أن شركتها النظيرة في قطاع التعدين، شركة فوسفات قفصة، لا تنشر هذه التقارير. أما في تنزانيا، فتقوم شركة النفط والغاز المملوكة للدولة، أي شركة TPDC، بنشر التقارير السنوية خلافاً لمؤسسة تعدين الدولة التي لا تنشرها.

يتعين على الشركات المملوكة للدولة تعزيز تدابير النزاهة

كانت النتائج مختلطة أيضاً فيما يتعلق بتدابير أخرى مهمة في مجال النزاهة. امتنعت 15 شركة مملوكة للدولة من أصل الشركات الخاضعة للتقييم والبالغ عددها 21 شركة في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 عن نشر مدونات السلوك، ما يصعب على المواطنين معرفة ما إذا طوّرت هذه الشركات المعايير والإجراءات المناسبة لمكافحة الفساد. على نحو إيجابي، نشرت شركة النفط الوطنية الكولومبية، إيكوبترول، "مدونة الأخلاقيات والسلوك" التي تغطي مواضيع مثل تضارب المصالح، الهدايا والضيافة، الرشوة وطريقة الإبلاغ عن الشواغل من خلال الخط الساخن المخصص لأخلاقيات العمل.³¹ تعتبر استقلالية مجلس الإدارة مهمة أيضاً بما أن قضايا الفساد ظهرت متى أثرت البرامج السياسية بشكل غير مشروع على عملية صنع القرار في الشركات المملوكة للدولة. تعدّ مجالس إدارة الشركات التابعة للدولة في أذربيجان وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وأوغندا غالبية من الأعضاء المستقلين عن الحكومة في حين ليست الحال كذلك بالنسبة إلى شركات مملوكة للدولة وبارزة عالمياً مثل شركتي النفط الوطنيتين في نيجيريا وقطر.

يمكن للقواعد الواضحة المتعلقة بمبيعات السلع أن تحمي من اتخاذ القرارات التقديرية المعرضة للمخاطر

لا تكفي الشفافية والقواعد الواضحة لمنع الفساد

من شأن الشفافية والرقابة والقواعد والعمليات المحددة بوضوح أن تساعد في الوقاية من الفساد، بما في ذلك في المجالات عالية المخاطر المتمثلة بملكية المنفعة، نفقات الشركات المملوكة للدولة وتجارة السلع. فهي ترسل إشارات إلى المشاركين في القطاع عن أهمية النزاهة وتمنع البرامج السياسية والخاصة من تشويه عملية صنع القرار وتسهل الرقابة. ولكنها ليست بالكافية وفي بعض الحالات، وقع الفساد في بيئة تتمتع بأنظمة متينة في مجال الرقابة والشفافية والحوكمة. على سبيل المثال، حصلت شركة النفط الوطنية في المكسيك وفي نيجيريا على علامة مرضية وفقاً لمؤشر حوكمة الموارد لعام 2021، إلا أن الدعاوى القضائية الأخيرة كشفت عن ادعاءات رشوة خطيرة في نشاطها القائم على تجارة النفط.³⁵ كما تبرز الحاجة إلى تدابير أخرى لمكافحة الفساد، بما في ذلك تدابير العناية الواجبة الفعلية للأطراف الثالثة والموردين واستجابة سلطات إنفاذ القانون في البلد المضيف إلى الادعاءات ذات المصادقية الموجهة إلى أعضائها، من أجل استئصال الفساد.

القواعد الواضحة والشفافية في مبيعات السلع ممكنة، ولكنها ليست منتشرة على نطاق واسع بعد

تعدّ أخطار الفساد عاليةً في تجارة السلع، لاسيما متى تقوم الشركات المملوكة للدولة ببيع النفط إلى تجار السلع. تورّط عدد كبير من التجار الدوليين ومن المسؤولين في الشركات المملوكة للدولة من بلدان خضعت لتقييم مؤثر حوكمة الموارد لعام 2021، بما في ذلك المكسيك ونيجيريا، ومن بلدان أخرى مثل البرازيل والإكوادور وإندونيسيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مؤخراً في قضايا رشوة.³² تسمح القواعد الواضحة المتعلقة بمبيعات السلع بتدارك عمليات صنع القرار الاستثنائية والعرضة للمخاطر. كما تساهم الشفافية في مبيعات السلع في منع الفساد وإهداء جهود الفاعلين في مجال مكافحة الفساد مثل جهات إنفاذ القانون ووسائل الإعلام.

فيما يتعلّق بالمستويين، أي توفّر قواعد واضحة وشفافية المبيعات النفطية، أظهر عدد صغير من البلدان الأمور التي يمكن فعلها. يفرض القانون في المكسيك حول عائدات الهيدروكربون الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمبيعات السلع بالإضافة إلى واجب النشر الدوري من قبل شركة بيميكس، ويحدّد القواعد التي ترفع طريقة تحويل عائدات بيع السلع إلى الحكومة. أما بالنسبة إلى الإفصاح، فقد أفصحت شركة النفط الوطنية في غانا (GNPC) وشركة النفط الوطنية في نيجيريا (NNPC) عن بيانات مفصلة تتعلّق بمبيعاتها النفطية وقد فصلتها عند مستوى المبيعات الفردية.^{33,34}

3. التحوّل في مجال الطاقة

يمكن أن تساعد الإدارة الشفافة لقطاعات النفط والغاز والتعدين في خضم التحوّل العالمي للطاقة البلدان الغنية بالموارد في تحقيق انتقال عادل وتحقيق تنمية أكثر استدامة

يكتسب التحوّل العالمي في مجال الطاقة انعكاسات أساسية بالنسبة إلى الحوكمة في البلدان المنتجة للنفط والغاز والعكس صحيح. تواجه البلدان المنتجة تحديات صعبة مثل زيادة القيمة التي تحصل عليها من الإنتاج إلى أقصى حدّ، تقليص تعرّضها إلى أخطار السوق، تحسين الوصول إلى الطاقة النظيفة والموثوقة، موازنة سياسة القطاع مع الالتزامات المناخية، وبناء اقتصادات مستدامة وذات حوكمة جيدة في مستقبل خفيض الكربون. يتطلّب اتخاذ هذه القرارات التي تصبّ في المصلحة العامة على المدى البعيد مساءلةً تجاه المواطنين وحواراً عاماً يركّز على معلومات متسقة وموثوقة. بموازاة ذلك، سيتطلّب التراجع في إنتاج الوقود الأحفوري تعزيز نشاط التعدين على نطاق واسع، لاسيما بالنسبة إلى المعادن التي يفترض بها إنتاج تكنولوجيا الطاقة النظيفة.

النفط والغاز

لم تؤخذ الأجوبة على الأسئلة الملحقة حول التحوّل في مجال الطاقة المرتكز على قطاع النفط والغاز في العلامات المركبة للبلدان حسب المؤشر. إلا أنّ استنتاجات مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 تعطي فكرةً عن الطريقة التي تستعدّ فيها البلدان للتحوّل في مجال الطاقة، ويشمل ذلك قيامها بالإفصاح عن المعلومات المناخية فيما يتعلّق بقطاعها الاستخراجية.

سجّل أحد عشر تقييماً من أصل التقييمات القطرية لقطاع النفط والغاز البالغ عددها 14 تقييماً في العينة علامة سيئة أو متعثرة في قياس الإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، وهو تقييم لشفافية المعلومات الضرورية للمواطنين لكي يقيّموا ما إذا كانت السياسات المستقبلية في مجال النفط والغاز والإنفاق العام يخدمان المصلحة العامة وفقاً لسيناريوهات مختلفة للتحوّل في مجال الطاقة وكيف يتم ذلك.

تتراوح البلدان التي تم تقييمها على أساس إفصاحها عن المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 بين كبار المنتجين العالميين (المكسيك وقطر) والبلدان التي تعدّ من المنتجين الجدد نسبياً (غانا وغويانا) والبلدان التي تركز فيها الآمال الاقتصادية على النفط والغاز وإن لم يبدأ الإنتاج بعد (سنيغال وأوغندا). أظهرت الأجوبة على الأسئلة الملحقة أنّ معظم البلدان في العينة تفصح عن القليل من المعلومات الضرورية ليشترك المواطنون في ممارسة رقابة فعلية على استراتيجيات التحوّل في مجال الطاقة التي تطبّقها حكوماتهم.

لا تفصح معظم الحكومات عن توقّعات الأسعار أو السيناريوهات

امتتعت ثمانية بلدان من أصل 13 في العينة سجّلت إنتاجاً متواصلاً أو اكتشافاً تجارياً للنفط والغاز عن نشر أيّ معلومات عن افتراضات أسعار النفط على المدى الطويل العائدة للحكومة أو لشركات النفط الوطنية، أو انعكاسات هذه التوقّعات على استدامة المشروع، مصادر الدخل المستقبلية أو العائدات على الاستثمارات العامة.³⁶ يحول ذلك دون صنع القرارات الخاضعة للمساءلة؛ فيتعدّر على المواطنين فهم انعكاسات القرارات الحكومية المتعلّقة بقطاع النفط حول المخاطر والفرص المستقبلية من دون معرفة مدى متانة هذه القرارات بالنسبة إلى مجموعة من السيناريوهات المحتملة للطلب المستقبلي على النفط. من بين البلدان الخمسة التي نشرت توقّعات أو آثار السيناريوهات على المدى البعيد بالنسبة إلى مشاريع البلاد، وحدها التوقّعات الخاصة بكولومبيا والمكسيك وتونس تضمنت إسقاطات مستقبلية تفوق السنة.

العينة. بينت ثماني تقييمات من أصل التقييمات الإحدى عشرة في العينة أن الحكومات أو شركات النفط الوطنية لم تنشر مؤخرًا معلومات شاملة حول حجم هذا الدعم وقيمه.

سجّلت البلدان نتائج مختلطة فيما يتعلّق بالإفصاح عن العمليات الاستخراجية والانبعاثات من الاشتعال أو التنفيس

تناولت الأسئلة الملحقة الواردة في المؤشر أداء البلدان المنتجة للنفط والغاز في الإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن عملياتها الاستخراجية، بما فيه من خلال الانبعاثات المتسربة للكربون والميثان واستهلاك الطاقة المطلوب للتنقيب عن النفط واستخراجه. تعدّ هذه المعلومات أساسية فيما يتعلّق بمراقبة عملية التخفيف من حدّة تغير المناخ العالمي، وبالأثار البيئية والصحية المحلية على المواطنين في البلدان المنتجة. في هذه الحالة أيضاً، بينت العينة فجوات كبيرة في الإفصاح، ولكنها اقترنت ببعض الممارسات الجيدة الناشئة. من أصل البلدان العشرة في العينة التي تنتج حالياً النفط أو الغاز، نشرت أذربيجان، كولومبيا وقطر تقديرات لانبعاثات الميثان والكربون الإجمالية الناتجة عن العمليات في القطاع؛ نشرت ثلاثة بلدان بعض التقديرات، ولكنها لم تكن كافية ليفهم الجمهور كامل حجم الانبعاثات؛ في حين لم تنشر أربعة بلدان أي تقديرات.³⁹ أما بالنسبة إلى فئة الانبعاثات الناتجة عن تنفيس أو اشتعال الغاز وهي فئة أضيق بقليل، فقد نشرت أربعة بلدان تقديرات للانبعاثات الإجمالية الناتجة عن هذه الأنشطة.

يعدّ التزام المواطن أساسياً لتحقيق تحوّل عادل ومنصف في مجال الطاقة

تصعب الطبيعة الأضيق لعينة مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 إجراء تعميمات عن شفافية التحوّل في مجال الطاقة عند مستوى جميع منتجي النفط والغاز، ولكن ظهرت خلاصتان مهمتان.

يمنع غياب الشفافية من جانب شركات النفط الوطنية المواطنين من معرفة متى كان بلدهم يقوم برهانات خطيرة على الوقود الأحفوري

يشكل الإنفاق من قبل شركات النفط الوطنية إحدى أبرز الوسائل التي تقوم من خلالها البلدان بتوجيه الموارد العامة إلى الوقود الأحفوري. خلال العقد المقبل، يتوقّع من شركات النفط الوطنية من حول العالم إنفاق أكثر من 400 مليار دولار على مشاريع لن تكون مربحة إذا بلغ العالم الأهداف المناخية لاتفاق باريس.³⁷ ينطوي هذا الأمر على أخطار كبيرة بالنسبة إلى البلدان التي تعمل فيها شركات النفط الوطنية نظراً لتصاعد الضغوطات العالمية المطالبة بالابتعاد عن الوقود الأحفوري – عوضاً عن الاستثمار لأغراض التنوع، يُبقي هذا الإنفاق الثروة الوطنية مركزة في قطاع المستقبل فيه غير واضح المعالم. بالتالي، أصبح من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تفصح شركات النفط الوطنية عن معلومات مفصلة حول إنفاقها الحالي والمستقبلي على المشاريع الجديدة لتزويد المواطنين بقاعدة للتدقيق في المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ الناتجة عن استثمارات قد لا تكون مربحة. لم تنشر سوى أربع شركات من أصل شركات النفط الوطنية الـ12 الخاضعة للتقييم بموجب مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 – ألا وهي سوكار (أذربيجان)، إيكوبترول (كولومبيا)، شركة النفط الوطنية الغانية (غانا) وبيميكس (المكسيك) – بيانات خلال العامين الماضيين تبين إنفاقها على التنقيب لمشاريع جديدة.³⁸ كان وضع الإبلاغ عن الإنفاق على تطوير المشاريع الجديدة – حيث يتم تكبّد التكاليف الأكبر – أسوأ حيث لم تبلغ سوى شركة النفط الوطنية الغانية عن البيانات المصنّفة حول تكاليف تطوير هذه المشاريع.

لا تزال الحكومات تدعم استهلاك الوقود الأحفوري

قدّم أحد عشر بلداً في عينة مؤشر حوكمة الموارد نوعاً من الوقود الأحفوري المدعوم إلى المستهلكين. من شأن هذا الدعم أن يشوّه الأسواق ويعيق نمو مصادر الطاقة النظيفة ويستنزف بشكل كبير المحفظة العامة. على الرغم من أثر هذا الدعم، كانت شفافيته غير مناسبة عموماً ضمن بلدان

لم تكن معظم الحكومات وشركات النفط الوطنية تفصح بشكل كافٍ أو شامل عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.

تكن معظم الحكومات وشركات النفط الوطنية في العينة تفصح بشكل مناسب أو شامل عن المعلومات عن المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ.

مع تقدّم التحوّل في مجال الطاقة، قد تخاطر الحكومات التي تخصصّ الأموال إلى مشاريع جديدة بالمرهنة على الوقود الأحفوري، ما قد يتسبّب بإهدار النفقات العامة وبتعليق الأصول ويؤدّي في الوقت نفسه إلى تحويل الأموال عن الإنفاق على الصحة والتعليم أو التنوّع الاقتصادي. ثمة حاجة

أولاً، يعدّ الإفصاح عن المعلومات التي يحتاج إليها المواطنون لتقييم المخاطر الاقتصادية والمناخية المرتبطة بقطاع النفط والغاز في بلدهم ممكناً. فقد برزت أمثلة عن الممارسات الجيدة عند كافة مستويات العينة: نشرت الشركات المملوكة من الدولة في كولومبيا وغانا التفاصيل عن نفقات التنقيب؛ نشرت تونس أرقاماً مفصلة عن تكاليف الدعم؛ نشرت قطر وأذربيجان وبلدان أخرى كمّية متنامية من المعلومات عن انبعاثاتها. ثانياً، لم

معالجة نزعة الاعتماد والتنوّع

خلال العقد المنصرم، ركّزت الجهود الأيلى إلى تحسين الحوكمة في القطاع الاستخراجي إلى حد بعيد على مساعدة الحكومات في إدارة تقلّب أسعار السلع وإنفاق مصادر الدخل المحدودة بمسؤولية وبناء الخبرة التقنية والثقافة المؤسّساتية الضرورية لإدارة وظائف القطاع – من منح التراخيص إلى جباية الضرائب – بشفافية ونزاهة وفعالية. تبقى كلّ هذه المبادئ الحيوية أساسية. إلا أنّ الدفعة العالمية لمعالجة الأزمة المناخية عبر تخفيض إنتاج الوقود الأحفوري زادت من ضرورة مواجهة تحدّي يعاني منه القطاع منذ فترة طويلة، ألا وهو الاعتماد على النفط والغاز والتعدين.

دأب معهد حوكمة الموارد الطبيعية على إجراء الأبحاث حول قياسات مختلفة لظاهرة الاعتماد على الصناعات الاستخراجية في 215 بلداً وإقليمياً بين 1960 و2020. أظهرت الاستنتاجات الأولية أنّ البلدان لا تعتمد بوجه عام التنوع بعيداً عن الصناعات الاستخراجية وأنّ بعض البلدان فقط شهدت تراجعاً مطرداً في اعتماد عائدات الحكومة على القطاع الاستخراجي.⁴⁰ من بين هذه البلدان، توفّرت حفنة صغيرة من الأمثلة فقط عن بلدان خفّضت اعتمادها عبر اعتماد التنوع (مثلاً، بالاستفادة من النمو في قطاعات أخرى)، عوضاً عن تسجيل تراجع مطلق في الصناعات الاستخراجية، ما يدلّ أنّه من الصعب جداً على البلدان أن تلجأ إلى تنوّع حقيقي بعيداً عن القطاع.⁴¹ بالإضافة إلى اعتماد إيرادات الحكومة على الصناعات الاستخراجية، حلّل المعهد الاعتماد على الصناعات الاستخراجية للحصول على القطع الأجنبي؛ ووقف هذا التحليل على مزيد من حالات التنوع (30 حالة تقريباً)، ولكنها لم تستمر لأكثر من أربع أو خمس سنوات - فيبقى التنوّع المستدام صعب المنال. تماشت هذه الاستنتاجات مع تحليل آلن رو وسامنتا دود حيث بدا لهما أنّه خلال الفترة بين 1996 و2014، لم يتمكّن سوى عدد صغير من البلدان المتدنية الدخل والغنية بالموارد من تقليص اعتمادها على الصناعات الاستخراجية.⁴²

لا يزال معنى الحوكمة السليمة للموارد يتطوّر. بالتالي، تعني إدارة القطاع الاستخراجي بفعالية معالجة ظاهرة الاعتماد والتأكد من أنّ الاعتماد التاريخي على القطاع الاستخراجي لا يحبط النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى. بما أنّ التحليل يوحي بأنّه ليس من السهل الانتقال من الاعتماد على الموارد إلى التنوّع الاقتصادي، يتعيّن على البلدان تطوير المزيد من الاستراتيجيات الصريحة للتنوع كجزء من تخطيطها للتحوّل في مجال الطاقة والتأكد من أنّ هذه الخطط تخضع لتدقيق الجمهور. يتعيّن على مزوّدي المساعدة الفنيّة والتمويل للتحوّل تخصيص الموارد لمساعدة الحكومات على تحقيق القفزة من الاعتماد إلى التنوع كجزء لا يتجزأ من أهداف النمو الأخضر.

هناك حاجة إلى دفعة كبيرة لتمكين المواطنين من فحص مدى جودة إعداد حكوماتهم لاقتصاداتهم للتكيف مع مستقبل منخفض الكربون.

بإنتاج المعادن الأساسية أو تسعى إلى إنتاجها. عكس مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 مسائل الحوكمة التي قد تحول دون استفادة البلدان من الزيادة في الطلب.

تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر منتج للكوبالت في العالم وهو معدن يستعمل في بطاريات المركبات الكهربائية. في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021، سجل قطاع التعدين علامة سيئة قدرها 36 نقطة وأعطيت علامات متعثرة لموضوع ضبط الفساد والإفصاح عن مبيعات السلع وهو استنتاج مقلق للغاية نظراً للأهمية التي يتمتع بها البلد في سلاسل القيمة العالمية للتعدين. في المكسيك، تستكشف الحكومة حالياً الخيارات لاستخراج وحوكمة الليثيوم وهو مادة أساسية أخرى تستعمل في البطاريات، وتأمل الاستفادة من ودائعها. ولكن، اعتبرت حوكمة قطاع التعدين في المكسيك ضعيفة حيث سجلت إحدى أدنى علامات التقييم في مجال حوكمة منح التراخيص، وهو أمر ذات أهمية نظراً لقيام الحكومة بمناقشة نظام خاص لتعدين الليثيوم. من شأن النظام القانوني لليثيوم و"المعادن الاستراتيجية الأخرى للتحوّل في مجال الطاقة" أن يمنح الدولة حقوقاً حصريّة بالنسبة إلى التراخيص، بالإضافة إلى نشاط في مجال التعدين، حتى وإن لم يعدّ المكسيك شركة تعدين مملوكة من الدولة أو لم يكن يتمتع بخبرة في أنشطة التعدين التي تديرها الدولة. على صعيد آخر، تتمتع تانزانيا بإمكانيات للاستفادة من الطفرة في المعادن الأساسية إذ تمتلك احتياطياً من الفلزات الأرضية النادرة الضرورية لتصنيع التربينات الهوائية وبدأت تنتج الغرافيت وهو معدن أساسي آخر يدخل في تصنيع البطاريات. ولكن، تبيّن العلامة الضعيفة التي حصلت عليها تنزانيا في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 الحاجة إلى معالجة الفجوات في حوكمة الموارد. يتعيّن على الحكومة التفرّق إلى حوكمة الآثار الاجتماعية والبيئية ومعالجة الفجوات الواسعة والمستمرّة بين القوانين المتعلّقة بالتعدين والممارسة لكي ينفذ المواطنون منها من دون أن يتعرّضوا لآثار سلبية.

إلى دفعة حقيقية لتمكين المواطنين من التدقيق في الطريقة التي تحضّر فيها حكوماتهم اقتصادها للتكيف مع مستقبل خفيض الكربون.

التعدين والمعادن الأساسية

لكي يتمكن العالم من بلوغ هدف اتفاق باريس الذي ينصّ على الإبقاء على الاحتباس الحراري في حدود 1.5 درجة مئوية وبالتالي، الحدّ من إمكانية وقوع كارثة مناخية، لا بدّ من نشر التكنولوجيا القائمة على الطاقة النظيفة والتقلّ الكهربائي. يتطلّب العديد من هذه التكنولوجيات، بالإضافة إلى الرقمنة المتواصلة في العالم وأتمتة التصنيع، كمّيات ضخمة من المعادن؛ تتوقّع الوكالة الدولية للطاقة ارتفاعاً ملحوظاً للطلب على معظم المعادن بحلول العام 2040 مقارنةً مع المستويات الحالية.⁴³ ولكنّ، البلدان المشمولة بعينة مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 سجلت فجوات كبيرة في حوكمة الموارد التعدينية. فقد امتنعت ستة بلدان من أصل البلدان الـ14 التي تم تقييمها في موضوع التعدين عن الإفصاح عن المعلومات بشأن احتياطات المعادن الخاصة بها وكان أداء شركات التعدين المملوكة للدولة أسوأ من أداء شركات النفط والغاز المملوكة من الدولة (بمعدل 10 نقاط)، مع تسجيل علامات متعثرة عند مستوى الإفصاح عن مبيعات السلع وحوكمة الشركات.

العديد من البلدان المفتاحية المنتجة للمعادن الأساسية غير مستعدة للطفرة الآتية

تعدّ "المعادن الأساسية" ضرورية لمواصلة عمليات الاقتصادات المعاصرة وإنتاج التكنولوجيا المطلوبة لإحراز التحوّل في مجال الطاقة، ولكن غالباً ما تكون هذه المعادن مركزة جغرافياً وهي تنطوي على خطر زعزعة سلسلة التوريد. رغم تزايد إعادة تدوير المعادن وإمكانية تراجع الطلب على بعض المعادن بسبب التكنولوجيا، يحتمل أن يرتفع إنتاج هذه المعادن بشكل ملحوظ خلال العقود المقبلة.⁴⁴ تقوم بعض البلدان الخاضعة للتقييم سواء

ستظل إدارة الموارد ضرورية لأن الطلب المتزايد على المعادن يوفر فرصة للبلدان النامية للاستفادة من مواردها الطبيعية من أجل التنمية الاقتصادية.

لا يجب أن تغفل البلدان حوكمة المعادن "التقليدية"

حوكمة موارده بـ13 نقطة في حين حسنت غينيا، وهي أول منتج للبوكسيت في العالم، حوكمتها للموارد بـ18 نقطة. ولكن، ظلّت التحسينات في حوكمة الموارد في العديد من البلدان التعدينية المهمة تراوح مكانها. فلا يزال المغرب وتونس وهما منتجان كبيران للفوسفات متواجدين ضمن نطاق الأداء الضعيف، كما كانت الحال قبل خمس سنوات، وتلقياً علامات سيئة عن حوكمة الآثار الاجتماعية والبيئية. كما فشلت منغوليا في تحسين حوكمة شركة التعدين المملوكة من الدولة، أردينس مونغول، التي حصلت على علامات سيئة كما كانت الحال بالنسبة إلى مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017. وهو أمر يدعو إلى القلق نظراً لطموح منغوليا في زيادة إنتاج النحاس خلال السنوات المقبلة.

تبقى حوكمة الموارد أساسيةً بوجه عام بما أنّ الطلب المتزايد على المعادن يشكّل فرصةً للبلدان النامية لكي تستعمل مواردها الطبيعية لأغراض التنمية الاقتصادية. بما أنّ البلدان المنتجة تسمح بمزيد من التنقيب وتفوض مشاريع جديدة وتوسع الإنتاج، ستبرز الحاجة إلى حوكمة متينة للموارد لضمان استفادة خزينة الدولة والمواطنين وعدم تسبّب الفساد بإيرادات واستخلاص العبر من الطفرات السابقة في أسعار السلع الأولى.

تدلّ التوقعات المتعلقة بالمعادن التي يكثر استعمالها عادةً مثل النحاس والألمنيوم والحديد، على تراجع ملحوظ في الطلب خلال العقود المقبلة.⁴⁵ رغم تزايد الاهتمام بالمعادن الأساسية، لا يجب أن ينسى أصحاب المصلحة المخاطر ذات الصلة، بالإضافة إلى أنّ إنتاج المعادن مثل النحاس والحديد سيرتفع بالقيمة المطلقة بأعداد كبرى وسيبقى يدرّ إيرادات أكبر تصعب مضاهاتها عند المستوى العالمي من خلال الإيرادات الناتجة عن المعادن الأساسية.⁴⁶

نظراً لحجم هذه الزيادات المحتملة في الإيرادات، تزداد شفافية المدفوعات من المجال الاستخراجي التي سنتلقاها الحكومة أهميةً بالنسبة إلى الرقابة الفعلية. أفصحت جميع البلدان المشمولة بعيّنة مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 تقريباً عن بعض البيانات المتعلقة بالمدفوعات إلى الحكومات؛ ولكن، لم تذكر أي تقييمات لقطاع التعدين (في حين ذكر تقييمان فقط لقطاع النفط والغاز) الإفصاح عن البيانات المفصلة الخاصة بالمدفوعات عند مستوى المشروع التي تحتاج إليها المجتمعات المحلية والحكومات والمستثمرون لتقييم طريقة مساهمة المشاريع المحددة في الاقتصاد والآثار المحلية.^{47,48} يجدر بالبلدان ذات الإنتاج التعديني البارز التركيز على معالجة المجالات المتعترّة من حوكمة الموارد. خلال السنوات الخمس الأخيرة، صدرت إشارات واعدة عن بعض البلدان. فقد حسّن بيرو وهو ثاني منتج للنحاس في العالم

الروابط الاقتصادية

قد تتخذ الروابط بين القطاع الاستخراجي والقطاعات الأخرى في اقتصاد البلد أشكالاً مختلفة. يعرف تحليل معهد حوكمة الموارد الطبيعية بالروابط الخفية على أنها النشاط الاقتصادي المحلي الذي يوفر المدخلات إلى المشروع الاستخراجي (بما في ذلك من خلال الموردين المحليين). تتناول الروابط الأمامية المعالجة الإضافية للمعادن والنفط أو الغاز أو إضافة القيمة إليها قبل التصدير أو الاستعمال في الاقتصاد المحلي. تم تقييم الروابط الاقتصادية في الأسئلة التجريبية للمؤشر وبالتالي لم يتم احتسابها في النتيجة المركبة النهائية.

تفتقر البلدان إلى الأطر القانونية لتنفيذ سياسات الربط وهي غير شفافة فيما يتعلق بالاستراتيجيات الخاصة بالسياسات

تتطلع بلدان عديدة لتحقيق أهداف طموحة تقضي بإقامة روابط اقتصادية بين قطاعات المعادن والنفط والغاز. على سبيل المثال، يمتلك 19 بلداً من أصل البلدان الثلاثين الغنية بالموارد في أفريقيا جنوب الصحراء سياسات في الوقت الحالي تسعى بشكل ناشط إلى إقامة الروابط الأمامية.⁴⁹ غير أن الشفافية حول طريقة تصميم هذه السياسات وأثرها تبقى محدودة للغاية. حصلت البلدان المشمولة بمؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 على علامة متعثرة بالنسبة إلى الأسئلة التي تقم الروابط، ما يعكس غياباً للأطر القانونية التي تتطلب الإفصاح عن المعلومات بشأن سياسات الربط، بالإضافة إلى الإفصاح الفعلي عن هذه المعلومات من حيث الممارسة.

يتعين على البلدان تقييم والإفصاح عن استمرارية وأثر سياسات الربط

تختلف استمرارية والمنافع المحتملة المتصلة بسياسات الربط بشكل واسع بين البلدان.⁵⁰ بالتالي، لا بد للحكومات أن تتفقد وتنتشر تقييمات أساسية للقدرة الحالية والمحتملة لبلد ما على إقامة هذه الروابط. نادراً ما تقوم الحكومات بالإفصاح عن هذه التقييمات وتظهر أبحاث أخرى أنها نادراً ما تتفقد.⁵¹ على سبيل المثال، تحاول جمهورية الكونغو الديمقراطية حظر صادرات مركز النحاس منذ العام 2007، ولكن لم يتم الإفصاح عن أي تقييم أساسي ورفعت الحكومة الحظر عدة مرات نتيجة للأسئلة التي تناولت استمرارية إغناء الخامات بالنسبة إلى بعض المناجم. وكان الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأثر السياسات نادراً، ما صعب على الجهات الرقابية تحديد ما إذا كانت المقايضات التي غالباً ما تنطوي عليها الروابط مبررة. ولكن، هنالك أمثلة عن الممارسات الجيدة. فقد وضع السنغال قوانين تفرض على مشاريع النفط والغاز الإفصاح عن استعمالها إلى العاملين المحليين والموردين وتضمن تقريره الخاص بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2019 هذه المعلومات غير المصنفة حسب الشركات المختلفة.⁵² يبين ذلك أهمية المبادرة كآلية لتحسين شفافية الروابط. وإذ يقوم المعيار الحالي للمبادرة فقط بـ"تشجيع" هذا الإفصاح، من شأن تغييره إلى متطلب أن يؤدي إلى تقدم ملحوظ في مجال السياسة هذا الذي يزداد أهمية بالنسبة إلى البلدان الغنية بالموارد.

لا يزال جزء كبير من الإنفاق الواسع والمهم على موردي قطاع الصناعات الاستخراجية يفتقر إلى الشفافية

خلال العام الذي سبق الجائحة، ذهب ثلثا كل دولار أنفق في قطاع الصناعات الاستخراجية إلى الموردين، فبلغ المجموع العالمي ترليون دولار في السنة بالنسبة إلى أنشطة المراحل الأولى من القطاع وحدها.⁵³ بذلك، يكتسب الإنفاق على الموردين تبعات بالنسبة إلى كلفة المشروع ويوفر فرصة مهمة للبلدان لكي تطور الروابط الخلفية المحلية. كما يشكل فرصة قد يستفيد منها الفاسدون. غير أن المعلومات التي أفصحت عنها الحكومة فيما يتعلق بالموردين تفاوتت بشكل كبير بين البلدان وقد انعكس ذلك في العلامة المتعثرة على الأسئلة الملحق الخاصة بالموردين. رغم ذلك، تقوم بلدان كثيرة بالابتكار في هذا المجال. على سبيل المثال، نشر لبنان قوائم بالموردين في قطاع النفط بالإضافة إلى معلومات عن ملكية المنفعة. ونشر قطاع النفط والغاز في المكسيك المعلومات عن إنفاق المشروع على الموردين، وفصل المعلومات بين الموردين الوطنيين والدوليين. أفصحت شركة قطر للبترول من جهتها عن معلومات في الوقت الحقيقي حول فرص المشتريات والعقود الملزمة. تشكل هذه الأمثلة وأمثلة أخرى سبباً للتفاوض حول مستقبل الشفافية بالنسبة إلى الموردين وتوحي بأن التحديات في هذا المجال ترتبط أكثر بتوحيد وتنسيق عمليات الإفصاح منه استحداث أنواع معلومات تكون جديدة بالكامل.

4. الفضاء المدني

النقاش العام ضروري إذا أراد المواطنون مساءلة الحكومات والشركات

خلال السنوات الأخيرة، سجّلت بلدان كثيرة إغلاقاً للفضاء المدني اتسم بازدياد القيود على حرّية التعبير وتكوين الجمعيات أو التجمّع وعلى حقّ المشاركة العامة.⁵⁵ شهدت قطر وتنزانيا أكبر تراجع في قياس "التعبير عن الرأي والمساءلة" بين مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017 ومؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 (تراجع في العلامة قدره 14 و13 نقطة على التوالي). من أصل البلدان الـ18 الخاضعة للتقييم بموجب مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021، قيّم مرصد CIVICUS أذربيجان على أنّها "مغلقة" (وجود إغلاق كامل- في القانون والممارسة- للفضاء المدني)، وقيّم تسعة بلدان على أنّها "مكبوتة" (يعاني الفضاء المدني من قيود كبيرة) في حين قيّم ستة بلدان على أنّها "معرّقة" (يقوّض أصحاب السلطة الفضاء المدني بشدّة).⁵⁶ لم يكن لأيّ من البلدان الثمانية عشرة المغطاة بمؤشر حوكمة الموارد فضاء مدني حسب CIVICUS.

أعاقت القيود على الفضاء المدني الحوكمة الإجمالية للقطاع وذلك حتى في البلدان التي تحرّز فيها الحكومات تقدماً عند مستوى السياسات التقنية والممارسات. لا تزال أذربيجان تشكّل مثلاً على ذلك: فعلى الرغم من بعض التقدّم عند مستوى الشفافية، تشكّل العلامة السيئة لقياس "التعبير عن الرأي والمساءلة" البالغة 13 نقطة فقط عقبةً أساسية على درب الحوكمة القوية؛ سجّل البلد علامة إجمالية ضعيفة في مؤشر حوكمة الموارد تساوي 56. وشكّلت جمهورية كونغو الديمقراطية التي حصلت على علامة 24 بالنسبة إلى "التعبير عن الرأي والمساءلة" وعلامة إجمالية لمؤشر حوكمة الموارد تساوي 37، مثلاً آخر على هذه العلاقة.

يعدّ النقاش العام أساسياً لكي يسائل المواطنون الحكومات والشركات. ويجب أن تواكب آليات مساءلة متينة وفعالة التحسينات في الشفافية إذا أراد بلد ما تحسين حوكمة قطاعه الاستخراجي والاستفادة بشكل كامل من الموارد الطبيعية. يجب أن يتمتّع المجتمع المدني والإعلام الناشطان والمطلعان بالفسحة المناسبة لمراقبة وتقييم سياسات القطاع باستعمال المعلومات التي تم الإفصاح عنها مثل شروط العقود المبرمة مع الشركات الاستخراجية أو هويات مالكي المنفعة في هذه الشركات.⁵⁴

يرتبط تعزيز "التعبير عن الرأي والمساءلة" بحوكمة أفضل للقطاع، إلا أنّ الفضاء المدني لا يزال ضعيفاً

يشير "الفضاء المدني" إلى حقّ المواطنين وقدرتهم على تكوين الجمعيات والتجمّع السلمي والتعبير عن رأيهم بحريّة من دون الخوف من الأعمال الانتقامية والمشاركة في صنع القرارات للتأثير على الهياكل السياسية والاجتماعية المحيطة بهم. أكّدت نتائج مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 توجّه المؤشر لعام 2017 ومفاده أنّ الحكومات التي تسهّل وتحمي الفضاء المدني تتمتّع بأداء أقوى في مجال حوكمة الموارد. يرتبط "التعبير عن الرأي والمساءلة"، أكثر من أي بعد آخر من أبعاد البيئة التمكينية، بأداء البلد في مجال تحقيق القيمة وإدارة الإيرادات في القطاع الاستخراجي.

أثرت الجائحة على الفضاء المدني في العديد من البلدان الغنية بالموارد ويتوقع أن يطرح التحول في مجال الطاقة تحديات مستقبلية

عانت البلدان الغنية بالموارد، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى عديدة، من إغلاق الفضاء المدني وهو أمر مرتبط بشكل مباشر وغير مباشر بجائحة كورونا.⁵⁷ تأثرت حرية التجمع السلمي بشكل خاص، تماماً كما حرية التعبير. واجه ثلاثة عشرة بلداً من أصل البلدان الـ18 الخاضعة للتقييم ضمن مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 انتهاكات للحرية الإعلامية تم توثيقها من قبل Varieties of Democracy Institute وبرزتها الحكومات بذكر أسباب متصلة بالجائحة.⁵⁸ تعد القيود المرتبطة بالجائحة مثيرة للقلق لأنه، على غرار "التدابير الاستثنائية" الأخرى التي تتخذها الحكومات، غالباً ما يتم الإبقاء عليها لفترة طويلة بعد انتهاء إطارها الزمني المؤقت الأصلي.

سيطلب تسريع وتيرة التحول في مجال الطاقة من العديد من حكومات البلدان الغنية بالموارد اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية ومساومات محفوفة بالتحديات. يجب أن يكون للمواطنين رأي في هذه القرارات وأن يتمكنوا من المطالبة بتخطيط شمولي وعادل للانتقال في مجال الطاقة. كما ينبغي حماية حقوق الأشخاص المتأثرين بالتحولات في القطاع، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، العاملين في الصناعات القائمة على الهيدروكربون والتي يحتمل أن تتراجع وفي قطاعات التعدين الأخذة في النمو. تضطلع حماية الفضاء المدني في البلدان المنتجة للمعادن وللوقود الأحفوري بدور أساسي في ضمان تحول منصف في مجال الطاقة في البلدان المنتجة وعلى الصعيد العالمي.

5. التوصيات

سلّطت الاستنتاجات الرئيسية لمؤشر حوكمة الموارد لعام 2021 الضوء على مجموعة من الفرص والدروس والتحديات للبلدان وللمجتمع الدولي. فيما يلي أربع توصيات لمعالجة الأولويات الأساسية

1. معالجة الفجوات المستمرة في التنفيذ

- يتعيّن على الحكومات وعلى دعاة الإصلاح النظر في التنفيذ وفي التحديات ذات الصلة خلال عمليات الإصلاح القانوني، وليس بعدها، ويجدر بها تطوير الخطط لمعالجتها من خلال تصميم قوي وإثما واقعي للقواعد، الموارد البشرية والمالية المناسبة والتخصيص الواضح للمسؤوليات والمهل الملموسة.
- على الجهات القيّمة على المساءلة المطالبة بالتنفيذ، بما في ذلك من خلال رصد التنفيذ بعد الإصلاح القانوني.

2. تحسين الرقابة والنزاهة في المجالات التي تنطوي على أخطار فساد عالية

- لدى إعداد وتنفيذ سياسات الإفصاح عن ملكية المنفعة، يتعيّن على الحكومات استهداف نقاط القرار عالية المخاطر المتعلقة بمنح التراخيص والعمليات التي يكون الأشخاص المعرّضون سياسياً طرفاً فيها، تفادي الغموض القانوني حول تعريفات ملكية المنفعة والمسؤوليات الإدارية، والأمر بالإفصاح العلني. على الحكومات تعزيز التنفيذ العملي للإفصاح عن العقود وضمن الإفصاح عن جميع العقود ذات الصلة.

3. ضمان الشفافية والمساءلة حول المخاطر المناخية وصنع القرار فيما يتعلّق بالتحوّل في مجال الطاقة

- يتعيّن على الحكومات تقييم أخطار التحوّل المرتبطة بقيام شركات النفط الوطنية بالإنفاق على مشاريع تنمية وسياسات جديدة تدعم استهلاك الوقود الأحفوري.
- يتعيّن على الحكومات تسهيل عملية تدقيق المواطن في المخاطر الاقتصادية والمناخية عبر الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتوقّعات الأسعار الحالية والمستقبلية، السيناريوهات المناخية المستعملة لإعداد الخطط والميزانيات الوطنية، الاحتياطي، الإنتاج، إيرادات القطاع وانبعثات غازات الدفيئة الناتجة عن العمليات الاستخراجية، بما في ذلك الانبعثات المنتسبة للكربون والميثان، واستهلاك الطاقة الضروري للتقيب عن النفط واستخراجه.

- يجب أن تركز الجهود الدولية الأيالة إلى تعزيز سلاسل إمداد المعادن الأساسية بصورة أكبر على معالجة تحديات الحوكمة والفساد في البلدان المنتجة، كما يجب ألا تغفل الحكومات حوكمة المعادن "التقليدية".

4. حماية الفضاء المدني لإتاحة تحوّل عادل ومنصف في مجال الطاقة

- يجب أن تحرص الحكومات على حماية الحقوق الأساسية وإنشاء فضاء مدني تمكيني لكي يتسنى للمواطنين التدقيق بحرية وصراحة في القرارات السياسية والاقتصادية المتخذة لتكثيف اقتصاداتها الوطنية مع مستقبل خفيض الكربون. كما يجب أن يتمتع المواطن برأي فيما يتعلّق بهذه القرارات وأن يتمكن من المطالبة بتخطيط شمولي وعادل للانتقال.
- يجدر بالحكومات إعادة تقييم التغييرات المرتبطة بالجائحة التي من شأنها إضعاف السياسات والممارسات الرامية إلى حماية الفضاء المدني والمصلحة العامة. من شأن هذه التقييمات أن تحدّد ما إذا كانت التدابير المؤقتة لا تزال ضرورية لتفادي خطر تحوّل الترتيبات الطارئة إلى المعيار المعتمد بسبب الجمود القائم أو استغلال المصالح الشخصية للظروف الاستثنائية.

التعليقات الختامية

- 1 لمزيد من المعلومات حول مؤشر حوكمة الموارد لعام 2021، يرجى زيارة www.resourcegovernanceindex.org
- 2 تم استعمال استبانة مماثل خاص بمؤشر حوكمة الموارد لتمكين الباحثين من تقييم قطاع النفط والغاز وقطاع التعدين في جميع البلدان. صمّم هذا الاستبانة بحيث يتيح الأجوبة بالنسبة إلى القطاعين وإلى جميع البلدان عند مختلف مراحل نضوج قطاعها الاستخراجية. ولكن، تكون أحياناً بعض الأسئلة أو مكونات فرعية كاملة غير منطبقة. ففي بعض الحالات، قد يفتقر البلد إلى الشركات المملوكة للدولة، أو إلى اليات تقاسم إيرادات الموارد على المستويات دون الوطنية أو إلى الصناديق السيادية للثروة. في البلدان التي يسجل فيها غيابٌ لهذه المكونات الفرعية أو لبعض المجالات، يشير الاستبانة إلى جميع الأسئلة ذات الصلة بـ "غير قابل للتطبيق/ آخر"، ما يعني أنها غير مشمولة بعلامة وبلتالي، فهي لا تؤثر على العلامة المركبة الخاصة بمؤشر حوكمة الموارد.
- 3 للحصول على تفاصيل منهجية حول مؤشرات الحوكمة العالمية، اطّلع على كتابات دانيال كوفمان وأرت كراي وماسيمو ماستروزي. مؤشرات الحوكمة العالمية: المنهجية والقضايا التحليلية. ورقة عمل خاصة ببحوث سياسات البنك الدولي رقم 5430. سبتمبر 2010، و info.worldbank.org/governance/wgi/. للحصول على تفاصيل منهجية حول Open Data Inventory، راجع Open Data Watch - Open Data Inventory www.OpenDataWatch.com
- 4 معهد حوكمة الموارد الطبيعية، ميثاق الموارد الطبيعية، الطبعة الثانية، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2014)، www.resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/nrcj1193_natural_resource_charter_19.6.14.pdf. يشكل ميثاق الموارد الطبيعية وإطار المقارنة المرجعية المتصل به أداةً للتحليل والتشخيص تغطي سلسلة القرارات التي يتعين على الحكومات والمجتمعات اتخاذها للاستفادة من مواردها.
- 5 يرد ملخص عن التطورات الطفيفة التي أدخلت على الاستبانة منذ مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017 في ورقة المنهجية الخاصة بمؤشر حوكمة الموارد لعام 2021
- 6 البلدان التي خضعت لتقييم لقطاع التعدين هي: كولومبيا، جمهورية كونغو الديمقراطية، غانا، غينيا، المغرب، المكسيك، ميانمار (تقييمان منفصلان)، تنزانيا، الأوجاندا، الكونغو الديمقراطية، غانا، غويانا، لبنان، المكسيك، ميانمار، نيجيريا، قطر، السنغال، تونس، تنزانيا وأوغندا.
- 7 البلدان التي خضعت لتقييم لقطاع النفط والغاز هي: أذربيجان، كولومبيا، جمهورية كونغو الديمقراطية، غانا، غويانا، لبنان، المكسيك، ميانمار، نيجيريا، قطر، السنغال، تونس، تنزانيا وأوغندا.
- 8 إن التحليل والعلامات الكاملة للبلد، بما في ذلك التبريرات والحجج الخطية، متوفران على: www.resourcegovernanceindex.org/publications-data/country-profile-downloads
- 9 تشمل التقييمات القطاعية الستة الجديدة: قطاع النفط والغاز في غويانا، قطاع النفط والغاز في لبنان، قطاع تعدين النحاس في ميانمار، قطاع التعدين في السنغال، قطاع النفط والغاز في السنغال وقطاع التعدين في أوغندا.
- 10 معهد حوكمة الموارد الطبيعية، استراتيجية الأعمار 2020-2025، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2019)، www.resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/nrgi-strategy-2020-2025.pdf
- 11 إن البيانات الكاملة حول الأسئلة الملحقّة متوفرة على: www.resourcegovernanceindex.org/publications-data/data-workbooks
- 12 Carbon Tracker، السجل العالمي الجديد للوقود الأحفوري لإتاحة شفافية الاحتياطي (www.carbontracker.org/)، (2021)، www.carbontracker.org/new-global-registry-of-fossil-fuels-to-enable-reserves-transparency
- 13 معهد حوكمة الموارد الطبيعية، مؤشر حوكمة الموارد: من الإصلاح القانوني إلى التنفيذ في أفريقيا جنوب الصحراء، (2020). www.resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/rgi-from-legal-reform-to-implementation-sub-saharan-africa.pdf
- 14 يبيّن تقييم قطاع النفط والغاز في تنزانيا وفقاً لمؤشر حوكمة الموارد تراجعاً قدره 10 نقاط في فجوة التنفيذ مقارنة مع نتائج المؤشر لعام 2017. لا يعود ذلك إلى تحسن في علامة الممارسة وإنما إلى تراجع في علامة القانون.
- 15 أمير شافعي، موزيس كولايا، كيسا طوروسكاين، السياسات نقوض تنفيذ قواعد الشفافية في القطاع الاستخراجي، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 29 سبتمبر/أيلول 2021). www.resourcegovernance.org/blog/politics-are-holding-back-implementation-extractive-sector-transparency-rules
- 16 جان-بيير أوكاندا لوهيس، ديكرات ميونج مالاسي، سياسة وممارسات جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بشفافية تراخيص عقود القطاع الاستخراجي، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2020)، www.resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/politique_et_pratiques_de_la_rdc_en_matiere_de_transparence_des_licences_et_contrats_0.pdf

- ديكارت مبونج مالاسي، لا أعدار لتراجع شفافية العقود الاستخراجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2020)، www.resourcegovernance.org/blog/aucune-excuse-recul-transparence-contrats-extractifs-republique-democratique-congo
- وزارة المالية والائتمان العام، تقرير الالتزام بالقاعدة المالية لعام 2019، (جمهورية كولومبيا- وزارة المالية والائتمان العام، 2019)، www.resourcedata.org/document/rgi21-informe-de-cumplimiento-de-la-regla-fiscal-2019
- أندرو باور، دنيس غياير، استعمال الصناعات الاستخراجية لتخطي التحديات المالية التي تواجهها غانا: الدروس المستفادة من الجائحة، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2021)، www.resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/leveraging-extractive-industries-ghana-fiscal-challenges-lessons-pandemic
- معهد حوكمة الموارد الطبيعية، التقييمات القطرية: جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2021)، www.resourcegovernance.org/analysis-tools/collection/country-assessments-coronavirus-pandemic-economic-crisis
- منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، الفساد في سلسلة القيمة الاستخراجية، (منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، 2016)، www.oecd.org/dev/Corruption-in-the-extractive-value-chain.pdf
- ألكساندرا جيليز، سيباستيان سحلا، ماثيو سالومون، طوم شيبلي، تشخيص الفساد في القطاع الاستخراجي: أداة للبحث والعمل، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2021)، www.resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/diagnosing-corruption-extractive-sector-tool-research-and-action؛ ألكساندرا جيليز، نوايا خام: كيف يُلوث فساد النفط العالم (أكسفورد يونيفورستي بريس، 2020)
- للحصول على معلومات حول مهاترات الفساد التجاري في أنغولا، إندونيسيا، العراق، نيجيريا، جمهورية الكونغو، روسيا وتركمانستان، مراجعة: أرون ساين، ألكساندرا جيليز، الأداة الأولية على مخاطر الفساد في مبيعات الحكومة من النفط والغاز، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2016)، www.resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/nrgi_trading-corruption-risk.pdf. كان مالكو المنفعة الخفيون وهم من الأشخاص المعرضين سياسياً موجودين في أكثر من نصف قضايا الفساد المنة التي حللتها معهد حوكمة الموارد الطبيعية في القطاع الاستخراجي. للمزيد من المعلومات، مراجعة أرون ساين، ألكساندرا جيليز، أندرو واتكنز، اثنا عشر علماً أحمر: مخاطر الفساد في منح التراخيص وتلزم العقود في القطاع الاستخراجي، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2017)، www.resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/twelve-red-flags-corruption-risks-award-extractive-sector-licenses-and
- وقعت قضايا فساد ضارة واسعة النطاق تناولت مشتريات الشركات المملوكة للدولة في الجزائر والبرازيل والعراق وفي بلدان أخرى عديدة. مراجعة متلاً: ويل فيتر غيبون، عملاق النفط إيني يلزم بدفع الملايين بسبب عقود زائفة في قضية الرشوة المعروفة بـ"وثائق بنما"، (الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، 2020)، www.icij.org/investigations/panama-papers/oil-giant-eni-to-pay-millions-over-sham-contracts-in-panama-papers-bribery-case؛ جونتان واتس، عملية "غسل السيارات": هل هي أكبر فضيحة فساد في التاريخ؟، (ذي غوارديان، 2017)، www.theguardian.com/world/2017/jun/01/brazil-operation-car-wash-is-this-the-biggest-corruption-scandal-in-history؛ كيرستين ريدلي، محاكمة المدير التنفيذي السابق في شركة "أونا أويل" في قضية رشوة تجاوزت 1.7 مليار دولار في العراق، www.reuters.com/article/us-britain-unaoil-iraq/former-unaoil-executive-sentenced-over-1-7-billion-iraq-bribery-plot-idUSKBN26T2V8
- موران حراري، أندرس كنوبل، ماركوس ماينزر، ميروسلاف بالنسكي، تسجيل الملكية لأنواع مختلفة من البنى القانونية من منظور المقارنة الدولية: الوضع القائم لملكية المنفعة – تحديث 2020، (شبكة العدالة الضريبية، يونيو/حزيران 2020)، www.taxjustice.net/wp-content/uploads/2020/06/State-of-play-of-beneficial-ownership-Update-2020-Tax-Justice-Network.pdf
- إيريك واستنبرغ، أرون ساين، التدقيق في ملكية المنفعة: تدابير عملية لتقليص مخاطر الفساد في عمليات منح التراخيص في القطاع الاستخراجي (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2018)، www.resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/beneficial-ownership-screening-practical-measures-reduce-corruption
- على سبيل المثال، التزمت ست شركات تعدين الترويج لاعتماد شفافية ملكية المنفعة وإصلاحها على المستوى العالمي، الإفصاح عن بيانات ملكية المنفعة وعن المعلومات حول ملكية الشركة، وتحديد واستعمال بيانات ملكية المنفعة في عمليات العناية الواجبة. مراجعة بيان الشركات على الموقع التالي: www.eiti.org/files/documents/statement_by_companies_on_beneficial_ownership_transparency.pdf
- مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (2019)، معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، المتطلب 4.2؛ صندوق النقد الدولي (2019)، مبادرة الشفافية المالية: إدماج مساهم إدارة الموارد الطبيعية، ص. 7
- معهد حوكمة الموارد الطبيعية، للاطلاع على "ممارسة الإفصاح عن العقود ومتعقب السياسات"، بالإضافة إلى معلومات أخرى حول شفافية العقود، مراجعة الموقع التالي: www.resourcecontracts.org/guides
- معهد حوكمة الموارد الطبيعية، قاعدة البيانات الخاصة بشركات النفط الوطنية، مايو/أيار (2021)، www.nationaloilcompanydata.org
- إيكوبترول، مدونة الأخلاقيات والسلوك الخاصة بنا، (إيكوبترول، 2020)، www.ecopetrol.com.co/wps/wcm/connect/a89f70c0-dea0-408b-a58d-1340e58c29af/CodigoINGLESMay02-2020_v2.pdf?MOD=AJPERES&attachment=false&id=1609431119760

- 32 أرون ساين، ألكساندرا جيليز، الأدلة الأولية على مخاطر الفساد في مبيعات الحكومة من النفط والغاز، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2016)، www.resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/ngi_trading-corruption-risk.pdf وزارة العدل، فيتول إنك توافق على دفع أكثر من 135 مليون دولار لتسوية قضية رشوة أجنبية، (وزارة العدل، 2020)، www.justice.gov/opa/pr/vitol-inc-agrees-pay-over-135-million-resolve-foreign-bribery-case خافيير بلاس، بوب فان فوريس، تاجر نفط فاسد يهاجم شركاءه في قضية فساد ضخمة في أفريقيا، (بلومبرغ، 2021)، www.bloomberg.com/news/articles/2021-09-14/glencore-trader-africa-bribe-case-2021 كريس برانتس، جونتان ستاميل، موظف سابق في غانفور يقرّ بذنبه في قضية رشوة "بثرو إكادور"، (رويترز، 2021)، www.reuters.com/article/us-usa-petroecuador-corruption-plea/former-gunvor-employee-pleads-guilty-in-petroecuador-bribery-case-idUSKBN2B2DR
- 33 شركة النفط الوطنية الغانية، تقرير مبيعات النفط الخام، (شركة النفط الوطنية الغانية، 2020)، www.gnpgghana.com/eiti_report.html، (GNPC, 2020)
- 34 مؤسسة النفط الوطنية النيجيرية، أنماط رفع النفط الخام، (مؤسسة النفط الوطنية النيجيرية، 2020)، www.nnpcgroup.com/EITISupport/Pages/default.aspx
- 35 وزارة العدل، فيتول إنك توافق على دفع أكثر من 135 مليون دولار لتسوية قضية رشوة أجنبية، (وزارة العدل، 2020)، www.justice.gov/opa/pr/vitol-inc-agrees-pay-over-135-million-resolve-foreign-bribery-case; كريستيان بارتلسان، خافيير بلاس، بوب فان فوريس، تاجر نفط فاسد يهاجم شركاءه في قضية فساد ضخمة في أفريقيا، (بلومبرغ، 2021)، www.bloomberg.com/news/articles/2021-09-14/glencore-trader-africa-bribe-case-2021
- 36 البلدان التي لم تنشر أي معلومات هي: أذربيجان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ميانمار، نيجيريا، أوغندا وسنغال. لم يتم تقييم لبنان وتزانيا بما أنّ مشاريع النفط والغاز التي أتت إلى نقاشات عامة في السنوات الأخيرة لم تثبت أنها قابلة للحياة تجارياً.
- 37 دافيد مانلي، باتريك هالر، الرهان المحفوف بالمخاطر: شركات النفط الوطنية والتحول في مجال الطاقة، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2021)، www.resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/risky-bet-national-oil-companies-energy-transition
- 38 شملت البلدان التي نشرت المعلومات أذربيجان، كولومبيا، غانا والمكسيك. لم تخضع غويانا ولبنان للتقييم نظراً لعدم وجود شركات مملوكة للدولة في قطاع النفط والغاز.
- 39 شملت البلدان التي نشرت معلومات كاملة أذربيجان، كولومبيا وقطر. قامت المكسيك وميانمار ونيجيريا بإفصاح جزئي. أما جمهورية الكونغو الديمقراطية، غانا، تونس وغويانا فلم تنشر هذه المعلومات.
- 40 تشمل هذه البلدان أذربيجان (2012-15)، الكاميرون (2013-16)، شيلي (-2007، 13، باستثناء العام 2008)، ساحل العاج (2012-16)، إيران (1994-98)، النرويج (2012-15)، تيمور الشرقية (2013-16)، توغو (2011-16) وتونس (1981-99).
- 41 تشمل هذه البلدان شيلي (2012-2011)، ساحل العاج (2012-16)، إيران (1981-1997)، توغو (2011-16) وتونس (1981-99).
- 42 راجع مثلاً: ألن رو وسامنتا دود، الاعتماد على الصناعات الاستخراجية في البلدان المتقدمة الدخل: التوجهات الإحصائية، في الصناعات الاستخراجية: إدارة الموارد كمحرك للتنمية المستدامة (أوكسفورد: أوكسفورد يونيفورستي براس، 2018)، www.doi.org/10.1093/oso/9780198817369.003.0002
- 43 الوكالة الدولية للطاقة، دور المعادن الأساسية في التحول في مجال الطاقة النظيفة، (الوكالة الدولية للطاقة، 2021)، www.iea.org/reports/the-role-of-critical-minerals-in-clean-energy-transitions
- 44 الوكالة الدولية للطاقة، دور المعادن الأساسية في التحول في مجال الطاقة النظيفة، (الوكالة الدولية للطاقة، 2021)، www.iea.org/reports/the-role-of-critical-minerals-in-clean-energy-transitions
- 45 البنك الدولي، استعمال المعادن للعمل المناخي: كثافة المعادن في عملية التحول إلى الطاقة النظيفة، (البنك الدولي، 2020)، www.pubdocs.worldbank.org/en/961711588875536384/Minerals-for-Climate-Action-The-Mineral-Intensity-of-the-Clean-Energy-Transition.pdf
- 46 بيرين توليدانو، ماترين ديتريش براوش، صولينا كيندي، هوارد مان، لا تدع الحذر يذهب مع هبّ الرياح: فلن تستحيل جميع المعادن الأساسية منجماً للذهب في إطار التحول إلى الطاقة النظيفة، (مركز كولومبيا للاستثمار المستدام، 2020)، www.ccsi.columbia.edu/content/dont-throw-caution-wind-green-energy-transition-not-all-critical-minerals-will-be-goldmines
- 47 وذلك على الرغم من متطلب خاص بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ينصّ على الإبلاغ عن مستوى المشروع منذ العام 2016 والإيضاحات المدخلة على التعريفات في العام 2019 للمساهمة في إزالة الحواجز أمام الإبلاغ عن مستوى المشروع.
- 48 وذلك على الرغم من صدور قوانين تنصّ على الإفصاح الإلزامي منذ العام 2014 في كندا والاتحاد الأوروبي والنرويج والمملكة المتحدة وسويسرا أجبرت 1,008 شركة على الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالمدفوعات إلى الحكومات عند مستوى المشروع والتي يبلغ مجموعها 1.16 تريليون د.أ عن العمليات التي تنفذها في مختلف بلدان العالم.
- 49 رسم خارطة الروابط في إفريقيا جنوب الصحراء، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، وثيقة داخلية، 2021.
- 50 مراجعة على سبيل المثال: المنتدى الحكومي الدولي المعنى بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة، توجيهات إلى الحكومات: السياسات ذات المحتوى المحلي، (المعهد الدولي للتنمية المستدامة، 2018)، www.iisd.org/system/files/publications/igf-guidance-for-governments-local-content.pdf
- 51 مراجعة على سبيل المثال: أولي أوستانسون، أنطون لوف، أنشطة المراحل النهائية: الإمكانيات والواقع، (UNU-WIDER, 2017)، www.wider.unu.edu/sites/default/files/wp2017-113.pdf
- 52 مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، تقرير السنغال الخاص بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2019، (مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، 2020)، www.eiti.org/document/senegal-2019-eiti-report-its-data-sheets

- 53 روبرت بنمان، كايسا طوروسكاينن، تحت السطح: حالة الرقابة على موردي قطاع الصناعات الاستخراجية، (معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2020). www.resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/beneath-surface-oversight-extractive-industry-suppliers
- 54 اعترفت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية بذلك منذ العام 2015 ووضعت بروتوكولاً للمجتمع المدني يسمح بتقييم الفضاء المدني في البلدان المنفذة..
- 55 CIVICUS، تقرير حول وضع المجتمع المدني، (2021، CIVICUS)، www.civicus.org/state-of-civil-society-report-2021
- 56 CIVICUS، مرصد CIVICUS: تعقب الفضاء المدني، (2021، CIVICUS)، www.civicus.org/index.php/what-we-do/innovate/civicus-monitor
- 57 مراجعة على سبيل المثال: المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح، متعقب الحزبات المدنية في ظلّ جائحة كورونا، (المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح، 2021)، www.icnl.org/covid19tracker؛ CIVICUS، التضامن في زمن كورونا: استجابة المجتمع المدني للجائحة، (CIVICUS، 2020)، www.civicus.org/documents/reports-and-publications/SOCS/2020/solidarity-in-the-time-of-covid-19_en.pdf؛ منظمة مراسلون بلا حدود، www.rsf.org/en/tracker19-Coronavirus-Covid19؛ مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الانسان، جائحة كورونا: المدافعون عن حقوق الانسان والحزبات المدنية، (مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الانسان، 2021)، www.business-humanrights.org/en/big-issues/covid-19-coronavirus-outbreak/covid-19-human-rights-defenders-and-civic-freedoms
- 58 أمندا ب. أدغل، جان لاشبال، أنا لورمان، سيرافين ف. مايرز، ساندرا غران، بالينا كولفاني، أنا فلافيا غود غاد، مارتين لوندستاد، ناتاليا ناتسيكا، شريا بيلاي، بول بيدرك، ميلان برون، ستيفاني كايذر، كريستينا شافر، عيد الهادي العجلا، تياغو فارتانديس، هانس تونغ، ماثيو ويلسون، وستافان إي. لينديبارغ، التراجع بسبب الجائحة: الديمقراطية أثناء جائحة كورونا (PanDem)، النسخة 6. (معهد Varieties of Democracy (V-De)، 2020)، www.v-dem.net/en/our-work/research-projects/pandemic-backsliding

يشكل مؤشر حوكمة الموارد مشروعاً يعول على البيانات ويلتزم معهد حوكمة الموارد الطبيعية بتحديد وتصحيح أي أخطاء قد تطرأ على المؤشر. سيتم التحقيق في جميع الأخطاء الممكنة ومراجعتها وستجمع نتائج كافة التحقيقات والتصحيحات على موقع مؤشر حوكمة الموارد. يمكن للقراء إخطار فريق مؤشر حوكمة الموارد بالأخطاء المحتملة على العنوان التالي: index@resourcegovernance.org.

